ترجيحات السنهوري ت (٨٨٩ هـ) في شرحه على الآجروميّة في علم العربية (دراسة نحوية تحليلية)

Al-Sanhouri weightings (٨٨٩ H.) In his explanation of Al-Ajramiyyah In Arabic science (Analytical Grammar Study)

دكتورة/ هبة محمد إبراهيم محمد

مدرس اللغويات كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بنات بالزقازيق- جامعة الأزهر

أستاذ اللغويات العربية المساعد كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الجامعة القاسمية بالشارقة

مستخلص:

يهدف البحث للتعرف على ترجيحات السنهوري في شرحه على الآجرومية. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي لذلك، وتم التوصل النتائج التالية:

لم يكن السنهوري نحوياً فقط؛ بل تشعبت مجالات معارفه، وقد اعتنى بالسماع والقياس والإجماع، كما غلبت عليه النزعة البصرية.

جاء شرح السنهوري من أكبر شروح الآجرومية، وقد تابع ابن آجروم (صاحب المتن) في تقسيمه للشرح، كما حافظ على نص الآجرومية، وفصله عن الشرح.

تميز السنهوري بالموضوعية، فلا يرجح إلا في ضوء الأدلة، فلم يخالف متابعة ولا تقليداً، وإنما عن قناعات خاصة. كما التزم بالمنهج القياسي في الترجيح بالأدلة القوية المبنية على السماع والقياس والإجماع واستصحاب الأصل. أيضاً تعددت ترجيحات السنهوري وتعددت صيغها وألفاظها؛ غير أن أكثرها شيوعاً كان لفظ (الصحيح).

الكلمات المفتاحية:

النحو، الاعتراضات، الترجيحات، السنهوري، الآجرومية.

Abstract:

The research aims to identify Al-Sanhouri's weightings in his explanation of the Agronomism. The descriptive analytical method was used, and the results are: Sanhouri was not only a grammarian; rather, his acquaintances spread. He took care of hearing, measurement and consensus. Al basaria tendency prevailed over him.

Sharh Al-Sanhouri is one of the largest explanations of the Ajurumiyyah, and Ibn Ajrum continued in dividing it, and preserved the text of the Ajurumiyyah, and separated it from the explanation.

Al-Sanhouri distinguished himself with objectivity, so he chooses only in the light of the evidence, so he did not violate follow-up or tradition, but rather from special convictions. He also adhered to the standard approach in weighting with evidence based on; Hearing, analogy, consensus, and origin. Sanhouri's preferences were also numerous, and their formulas varied, but the most common of them was the term (correct).

Keywords:

Grammar. Objections. Weightings. Al-sanhouri. Agronomist.

مقدمة:

الحمدُ لله الواحد المنان، عظيم الفضل والإحسان، خلق الإنسان علمه البيان. والصلاة والسلام على سيد ولد عدنان، هادي الأنام ومخرجهم من الظلمات إلى نور البيان، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أفضل صلاة وسلام، وبعد ،،،

الواقعُ أنَّ العربيةَ لغةٌ متميزة في نشأتها وتطورها، وتميزها تعكسه خصائصها الفريدة، والتي تعجز عن مجاراتها فيها سائر اللغات على وجه البسيطة. ولقد قيَّض الله للعربية من أبنائها من يزود عن حماها من النحويين، فبقيت قوية شامخة. وعلم النحو من أعظم العلوم قدرًا وأنفعها أثرًا؛ فهو دستور العربية به تُضبط وتُصان. ومنذ نشأ هذا العلم والخلاف سمةُ من سماته، حتى صارت الخلافات النحوية من ظواهره، فعلى اختلاف المناهج قامت المدارس من بصرية، وكوفية وبغدادية وأندلسية فتعددت الأقوال والآراء، وهذا التعدد أنتج ما يُسمى بالجواز النحوي.

وقد نقل المتأخرون من النحاة هذه الخلافات كابن مالك، والرضي، وأبي حيان، وابن هشام، والسيوطي، والأشموني، والسنهوري، والشربيني وغيرهم. وأسهمت مظاهر اختلاف الآراء وتعدد الأوجه الإعرابية في ولادة ظاهرة الترجيح في النحو العربي؛ فالترجيح النحوي في العربية ظاهرة أفرزتها ظواهر أخرى كظاهرة الجواز، والاقتضاء، وتعدد الإعراب.

ونظراً لحتمية وجود الترجيحات النحوية مع الاختلافات، وتأسيساً على أهمية الترجيحات في تأصيل القاعدة النحوية في ضوء أدلة الترجيح، وكذا توسيع المعنى المُستفاد من النصوص، فقد اخترت فكرة مرتبطة بالترجيحات النحوية، عند شخصية بقيمة السنهوري؛ من أعظم نحاة القرن التاسع الهجري، هي: ترجيحات السنهوري ت(٨٨٩هـ) في شرحه على الآجرومية (دراسة نحوية تحليلية). **وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أمور منها:**

– طبيعة الترجيحات النحوية وأهميتها؛ فالخلافات والترجيحات من دواعي نهضة علم النحو، كما أنها تساعد على معرفة مذاهب النحويين ومناهجهم وآرائهم وحججهم، كما أن لها قيمةَ لغويةَ تتعلق بتوسيع المعني؛ فالاختلاف ينشأ من التقدير الخاطيء للمعنى.

– شخصية السنهوري، وشرحه؛ فهو عالم كبير جدير بالدراسة، وشرحه من أكبر وأعمق وأقدم شروح الآجرومية؛ كما أنه حافل بالخلافات والترجيحات التي تحتاج لدراسة نحوية دقيقة.

منهج البحث: استخدمتُ المنهج الوصفي التحليلي، وانتقيت أكثر الترجيحات شيوعاً وأعمقها تأثيراً، أو التي ألمح السنهوري لأهميتها، أو التي تمثل ثوابتَ في الأبواب النحوية.

طريقة السير في البحث: التزمت في هذا البحث بوضع عنوان للمسألة، ثم تفصيل القول في الموضوع، مع ذكْر ترجيح السنهوري والتعقيب عليه. مع عزو الآيات القرآنية لسورها، وتوثيق القراءات، وتخريج الأحاديث. وتوثيق الأبيات الشعرية والأمثال، واعتمدت كتاب شرح الآجرومية في علم العربية للسنهوري. ت: محمد عبد العزيز شرف، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٦م.

الدراسات السابقة: فيما يلي بعض الدراسات السابقة حول البحث الحالي وهي:

– دراسة: علي بن عدوي الشهري (٢٠٠٤). أسباب ترجيحات ابن مالك النحوية في شرحه للتسهيل، (ماجستير)، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى بمكة.

– دراسة: فاطمة محمد طاهر (٢٠٠٩). أسس الترجيح في الخلاف النحوي، (دكتوراة)، كلية اللغة العربية وآدابها، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

– دراسة: منال بابكر محمد (٢٠١٠) الجهود النحوية للسنهوري من خلال شرحه على الآجرومية في علم العربية. (ماجستير) كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، السودان.

– **موقع البحث من الدراسات السابقة:** اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة من حيث زاوية التناول؛ فقد أصّل لقضية الترجيحات النحوية وألقى الضوء على واقعها عند السنهوري في شرحه على الآجرومية ما يجعل للبحث منحاً مختلفاً عن تلك البحوث.

– **خطة البحث:** جاء البحث في فصلين ومقدمة، وخاتمة، وفهارس. أشارت المقدمة للموضوع وأهميته، وأسباب اختياره ومنهج البحث، وطريقة السير فيه، والدراسات السابقة، وتناول الفصل الأول: متن وشرح الآجرومية، أما الفصل الثاني: فتناول بعض ترجيحات السنهوري في شرحه على الآجرومية، وعرضَتْ الخاتمة نتائج البحث.

الفصل الأول (الدراسة النظرية)
(متن وشرح الآجرومية)

المبحث الأول:(ابن آجروم ومقدمته):

١- **(ابن آجروم):** أبو عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي نسبة لقبيلة صنهاجة بالمغرب المشهور بابن آجروم[١]، وهي بلغة البربر (الفقير الصوفي)، صاحب الآجرومية.[٢] وقد وُلد ابن آجروم بفاس في (٦٧٢هـ)[٣]، وقيل: في (٦٨٢هـ).[٤] وكان عالماً جليلاً ذاع فضله في علوم كثيرة أشهرها القراءات والنحو، ولم يؤثر عنه في النحو إلا مقدمته المشهورة.[٥]

شيوخه وتلاميذه: لم تذكر المصادر شيوخاً لابن آجروم غير أبي حيان الغرناطي ت ٥٤٧ هـ، ففي طريقه للحج وهو بمصر درس على أبي حيان الغرناطي.[٦] ولم يُعرف له تلاميذ سوى الغساني النحوي، قال السيوطي: "... رأيت في تاريخ غرناطة في ترجمة محمد الغساني النحوي أنه قرأ بفاس على هذا الرجل ووصفه-أعني هذا الرجل- بالأستاذ". [٧]

من أشهر مؤلفاته، المقدمة الآجرومية. وكذلك فرائد المعاني في شرح حرز الأماني، مجلدان في خزانة الرباط (١٤٦) أوقاف، ويُعرف بشرح الشاطبية.[٨] وتُوفي ابن آجروم في (٧٢٣هـ)، ودُفن داخل باب الحديد بمدينة فاس بالمغرب.[٩] وقِيل: تُوفي في (٧٢٤هـ).[١٠]، وقيل: دُفن بباب الحمراء يمين باب الفتوح بفاس.[١١]

٢-**(المقدمة الآجرومية)** تُسمى المقدمة الآجرومية في مبادئ علم العربية، وهي كتاب موجز ممعن في الإيجاز ل (جمل الزجاجي)، صار بفضل إيجازه الذي أكسبه الحظوة حتى اليوم من المحيط الأطلسي غرباً إلى نهر الفرات شرقاً أساساً للدراسات النحوية.[١٢] وللمقدمة الآجرومية شروح كثيرة منها: شرح المكودي ت ٨٠١هـ، وشرح

(١) إسماعيل البغدادي،هدية العارفين وأسماء المؤلفين. دار الفكر، بيروت، ط ١٩٨٢م، ج ٦، ص ١٤٥.
(٢) جلال الدين السيوطي، بُغية الوعاة، ت: أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٩م، ج ١ ، ص ٢٨٣ .
(٣) إبراهيم خورشيد، وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية. دار الشعب، القاهرة، د ط، د ت، ج ١، ص ٨٤ .
(٤) حاجي خليفة، كشف الظنون، دار إحياء التراث، القاهرة، د ط ، ١٩٩٩م، ج ٢ ، ص ١٧٩٦.
(٥) الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥م.، ص ١٥٧.
(٦) إبراهيم خورشيد، وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية، ج ١، ص ٨٤ .
(٧) السيوطي، بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ج ١ ، ص ٢٨٣ .
(٨) خير الدين الزركلي، الأعلام. دار العلم للملايين، بيروت، ط ٥، ١٩٨٠م ، ج ٧ ، ص ٣٣.
(٩) السيوطي، بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ج ١ ، ص ٢٣٩ .
(١٠) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ٢٠١٢. ج ٦ ، ص ٦٢ .
(١١) جعفر الكتاني، سلوة الأنفاس. دار الكتب المصرية، قسم المطبوعات، (١٧٣٤ تاريخ). ج ٢، ص ١١٤.
(١٢) إبراهيم خورشيد، وآخرون، دائرة المعارف الإسلامية،ج١، ص ١٩١.

السنهوري ت ٨٨٩ هـ، وشرح خالد الأزهري ت ٩٠٥هـ، وشرح برهان الدين الساغوري ت ٩١٦ هـ، وشرح الكفراوي ت ١٢٠٢هـ، وشرح الدمياطي الحفناوي ت ١٢٨٢هـ، وشرح العِمريطي١٢٨٢هـ، وغيرهم.(١)

المبحث الثاني: (السنهوري وشرحه)

١-(السنهوري عصره وحياته) عاش السنهوري من ٨١٤هـ إلى ٨٨٩هـ، في عصر المماليك البرجية أو الجراكسة، والذين امتد حكمهم من ١٣٨٢م، وحتى ١٥١٧م. (٢) وهو علي بن عبد الله بن علي نور الدين وكنيته أبوالحسن، ويُلقب بالضرير، ويُعرف بالسنهوري.(٣) وقد وُلد السنهوري سنة (٨١٤هـ) تقريباً(٤)، ونشأ في بنطوبس، وانتقل إلى سنهور فحفظ بها القرآن الكريم، ثم تحول للقاهرة فقطن بالجامع الأزهر.(٥) وقد تتلمذ السنهوري على شيوخ عصره فأخذ القراءات عن السكندري، والقلقشندي، والفقه عن الزين طاهر، والنويري، والتفسير عن ابن الهمام، واللغة عن الحناوي، والشمني، والقاياتي، وغيرهم.(٦) أما تلاميذه فمنهم ابن الرسام الحموي ت ٨٨٤ه، وابن الصباغ الأندلسي ت ٨٩٣هـ، وعبد القوي الغياث ت٨٩٤هـ، وخالد الأزهري ت ٩٠٥هـ.(٧)

مؤلفاته: أحصت كتبُ التراجمِ للسنهوري عدداً من الكتب منها: شرحُ على مختصر الشيخ خليل في الفقه لم يكْتمل، وشرحين للآجرومية في اللغة.(٨)

واشتهر السنهوري بالتقوى والصلاح، وقد مدحه العلماء والمؤرخون؛ فقال السخاوي:" وتأسف الناس على فقْدِه، ولم يُخلف في المالكية مثله...".(٩)، وقال ابن إياس الحنفي:" كان ديّنًا خيرًا صالحًا مباركاً"...، وتُوفي في ليلة الأربعاء، تاسع عشر من رجب سنة تسع وثمانين وثمانمائة للهجرة، بعد توعكه أياماً.(١٠)

٢- (كتاب شرح الآجرومية) سَمّى السنهوري كتابه ب (شرح المقدمة الآجرومية)، قال في مقدمة شرحه الصغير للآجرومية:" فلما كان ما أمليته عليهم قديماً على المقدمة

(١) المرجع السابق. ج١، ص ١٩٢.
(٢) مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الاسلامي- العصر المملوكي. دار أسامة، عمان- الأردن، ٢٠٠٣م، ص ٧٤.
(٣) شمس الدين السخاوي، الضوء اللامع. مكتبة الحياة، بيروت، د ط ، ٢٠٠٣م، ج ١، ص ٢٤٩ .
(٤) عمر كحالة، مُعجم المؤلفين. دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط ، ١٩٥٧م.، ج ٧، ص ١٣٨ .
(٥) شمس الدين السخاوي، الضوء اللامع ج ١، ص ٢٤٩.
(٦) المرجع السابق نفسه.
(٧) خير الدين الزركلي، الأعلام ج ٢ ، ص ٢٩٧.
(٨) عمر كحالة، مُعجم المؤلفين ج ٧، ص ١٣٨ .
(٩) شمس الدين السخاوي، الضوء اللامع ج ١، ص ٢٤٩ .
(١٠) ابن إياس، بدائع الزهور، ت: محمد مصطفى، الهيئة المصرية للكتاب، ط. ١٩٨٢م، ج ٣، ص ٢٠٨ .

الآجرومية قد طال على بعض من شاركني في الاشتغال...، التمس مني أن أملي عليها نبذة جلية من مسائل العربية ... مجتنباً في ذلك التطويل الممل والاختصار المخل...".[١]

ويتميز (شرح الآجرومية للسنهوري) بغزارة مادته، وإحاطته بمعظم أبواب النحو، وكثرة الشواهد، وتتبعه لأقوال وآراء النحاة المتقدمين والمتأخرين. وقد تعددت المصادر اللغوية لشرح السنهوري، ومن أهمها مؤلفات الخليل ت١٥٠هـ، وسيبويه ت ١٨٠ هـ، والكسائي ت ١٨٩ هـ، والفراء ت ٢٠٧ هـ.[٢]، وأخذ عن المازني ت ٢٤٨هـ [٣]، والمبرد ت ٢٨٥ هـ[٤]، والفارسي ت ٣٧٧ هـ، وابن جني ت ٣٩٢ هـ، والزمخشري ت ٥٣٨ هـ، وابن الشجري ت ٥٤٢ هـ.[٥]

- **الكتاب وتقسيمه:** المتصفح لشرح الآجرومية يجد أنه تضمن ثمانية وعشرين باباً، موزعين على جزأين؛ الأول: فيه تسعة أبواب، والثاني: فيه تسعة عشر باباً. وقد تابع السنهوري ابن آجروم في تقسيمه للآجرومية، فبدأ بباب الكلام، وختم بباب المجرورات.

-منهج عرض الكتاب: لم يبدأ السنهوري شرحه بمقدمة يوضح فيها منهجه في عرض الكتاب كما فعل معظم شراح الآجرومية؛ومع ذلك فمنهجه قياسي متميز،وفيما يلي أهم ملامحه:

حافظ السنهوري على نص الآجرومية، وفصله عن الشرح في البداية، ثم بداية من باب علامات الإعراب لآخر الشرح كان يكتفي بالاشارة لاسم الباب.[٦] ومزج النحو باللغة وبالصرف، فذكر لغات العرب في (لدى، وحاشا، ولعل)، وذكر المشتقات عند حديثه عن النعت، وذكر المصادر عند حديثه عن المفعول المطلق.[٧]

كان السنهوري دقيقاً في عرض الآراء النحوية، فاستخدم مفردات من نحو (غالباً، جوازاً، نادراً، شاذاً، عند الأكثرين، ضرورة، والظاهر، على الأصح).[٨] ونسب معظم الأراء النحوية لأصحابها، وأحياناً كان يستخدم عبارات من نحو: (زاد بعضهم، حكى بعضهم، بعض المتأخرين، بعض المغاربة، بعض شيوخنا) لنسبة بعض الآراء.[٩] **كما** اهتم بذكر الخلافات النحوية، كما غلب عليه اعتماد أراء ابن مالك، وابن الحاجب،

(١) السنهوري، شرح الآجرومية الصغير، مخطوط بدار الكتب المصرية، (١٠١٨ نحو) ١٧٢٩، الورقة (١).
(٢) شوقي ضيف، المدارس النحوية. دار المعارف' القاهرة، ١٩٧٧م، ط ٧، ص ١٩٣.
(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد. دار الكتب العلمية' بيروت، د ت، ط ٧، ص ٩٣.
(٤) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب ج ٢ ، ص ١٩٠. وشوقي ضيف، المدارس النحوية. ط ٧، ص ١٢٣.
(٥) جمال الدين القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة. ت: محمد أبو الفضل. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م. ج ٣، ص ٢٤٥.
(٦) السنهوري، شرح الآجرومية في علم العربية. تـ: محمد خليل شرف، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م. ج ١، ص ٣٢.
(٧) المرجع السابق ج ١، ص ٣٢.
(٨) المرجع السابق ج ١، ص ٣٥.
(٩) المرجع السابق ج ١، ص ٣٨.

في معظم الأبواب.[١]

– **أسس الترجيح عند السنهوري:** التزم السنهوري أسس الترجيح القياسية، وهي:

١– **السماع:** السماع هو ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته، فيشمل كتاب الله تعالى، وكلام نبيه(ﷺ) وكلام العرب، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا.[٢] وقد اعتنى السنهوري بالسماع، واعتمد عليه في استنباط القاعدة النحوية. كما وظفه أيّما توظيف في ترجيحاته، يؤكد ذلك كثرة ما استشهد بها من القرآن والحديث وكلام العرب شعرًا ونثرًا:

– **القرآن الكريم:** هو المصدر الأول للاستشهاد عند النحاة، وقد جوزوا الاحتجاج به سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً[٣]، وقد اهتم السنهوري بالاستشهاد بالقرآن عند الترجيح، وأكثر من ذكر الآيات، فذكر في شرحه (٧١٣) آية وكان يكتفي في بعضها بذكر محل الشاهد فقط على سبيل التحديد، وكان أحياناً يذكر بعض معاني الآيات بأسلوب المتأدب مع القرآن الكريم.[٤]

– **القراءات القرآنية:** اهتم السنهوري بالقراءات القرآنية، فاستشهد ب (٦٨) قراءة شاذة، وكان ينسب القراءات، وأحياناً يقول: (في قراءة بعضهم، في قراءة من قرأ).[٥]

– **الحديث الشريف:** أجمع النحاة على أن النبي أفصح العرب قاطبة، وأن الحديث لا يتقدمه شيء في الاحتجاج إلا القرآن إذا ثبت لهم أنه لفظ النبي نفسه[٦] وقد أكثر السنهوري من الاستشهاد بالحديث، فاستشهد ب (٤٧) حديثاً، وكان لا يذكر راوي الحديث غالباً، ويكتفي بنحو: (ومنه الحديث، وعليه قوله (ﷺ)، وكقول الراوي).[٧]

– **أشعار العرب ونثرهم:**

* **الشعر:** شعر الفصحاء الموثوق بعربيتهم أصل من أصول الاحتجاج، وقد أجمع النحاة على الاستشهاد بشعر الجاهليين ك (امرئ القيس والأعشى)، والمخضرمين ك (لبيد، وحسان بن ثابت)، واختلفوا في المتقدمين ك (جرير، والفرزدق)، والصحيح جوازه، أما المولدين ك (بشار بن برد، وأبي نواس) فلا يُستشهد بشعرهم مطلقاً.[٨]، وقد استشهد السنهوري ب (٤٧٣) بيتاً أسند بعضها إلى قائليها، وأحياناً كان يذكر من البيت موطن

(١) المرجع السابق ج ١، ص ٤٤.
(٢) السيوطي، الاقتراح في علم أُصول النحو. ت: حمدي خليل. ط ٢، ٢٠٠١م. ص ٧٥.
(٣) السيوطي، الاقتراح في علم أُصول النحو ص ٤٨.
(٤) السنهوري، شرح الأجرومية في علم العربية ج ١، ص ٥٨.
(٥) المرجع السابق ج ١، ص ٥٩.
(٦) سعيد الأفغاني، في أصول النحو. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م، د ط، ص ٤٧.
(٧) السنهوري، شرح الأجرومية في علم العربية ج ١، ص ٦٠.
(٨) البغدادي، خزانة الأدب ت: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط ٣، ١٩٨٩م ، ج ١، ص ٥.

الشاهد فقط، وقد يستشهد في الموضع الواحد بأكثر من بيت.[١]

* **النثر:** هو الأمثال والحكم والأقوال المأثورة. ولم يحظ النثر باهتمام كاف كالشعر؛ لأن الشعر أسهل في الحفظ والنقل.[٢]، وقد استشهد السنهوري ب (١٣) مثلاً في شرحه، وحكم على من خالف القياس بالشذوذ، وغالباً ما يبين معنى المثل، وقد يبين مضرب المثل ومورده.[٣]

٢- **القياس:** القياس يعني حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٤] بمعنى قياس الأمثلة على القاعدة، ويهدف إلى إدخال شيء في حكم طائفة من القضايا التي أصبحت من المُسلّمَات.[٥] والمُتفق عليه أن الحكم النحوي يمثل أحد أركان القياس الأربعة: أصل وهو المقِيس عليه، وفرع وهو المقِيس، وحكم، وعلة جامعة بين الأصل والفرع.[٦] وقد اعتنى السنهوري بالقياس، فاعتمد عليه في أكثر من موضع في شرحه، فكان يقيس على ما ورد به السماع كثيراً وقليلاً، أما الشاذ والنادر فكان يقول: وهو شاذ ولا يُقاس عليه[٧]، كما وظّفه في ترجيحاته النحوية كثيراً، كما في باب (أفعال المقاربة)، وباب (إنّ)، وباب (النداء).[٨]

العلة النحوية: هي الركن الثالث من أركان القياس، الذي يتألف من الأصل والفرع والعلة والحكم، وبها يستقر الحكم؛ لأن الحكم بلا علة كالبناء بلا أساس، وعلى أساس العلة يتم إعطاء حكم الأصل للفرع.[٩] وقد اهتم السنهوري بالعلة وأكثر من إيرادها في شرحه.

٣- **الإجماع :** المُراد به في علم النحو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[١٠]، ولقد أخذ السنهوري بالإجماع كما أخذ بالسماع والقياس، فذكر العديد من القضايا النحوية التي أجمع عليها النحاة. كما استخدمه في ترجيحاته.

٤- **استصحاب الأصل:** وهو إبقاء ما كان على ما كان لانعدام المُغير.[١١]، قال أبو البركات الأنباري: المُراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء... .[١٢] ولم يُعرج السنهوري عليه كثيراً في ترجيحاته في

(١) السنهوري، شرح الأجرومية في علم العربية ج ١، ص ٦١.
(٢) خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه. وكالة المطبوعات، الكويت. ط ١٩٧٤م. ص ٨٠.
(٣) السنهوري، شرح الأجرومية في علم العربية ج ١، ص ٦٠.
(٤) أبو البركات الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو. ت: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ط ١، ١٩٥٧م ، ص ٤.
(٥) بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي. دار الكتاب الحديث للنشر، ط ١، ١٩٩٩م، ص ٨١.
(٦) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ص ٩٣ .
(٧) السنهوري، شرح الأجرومية في علم العربية ج ١، ص ٥٤.
(٨) المرجع السابق. نفسه.
(٩) محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي. دار عباد الرحمن، المدينة المنورة، ط ١، د ت، ص ٦٢٥.
(١٠) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو ص ١٨٧.
(١١) علي الجرجاني، التعريفات، ت: باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٢.
(١٢) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ص ١٤١.

شرحه على الآجرومية.

الفصل الثاني (الدراسة التطبيقية)
(ترجيحات السنهوري في شرحه على الآجرومية)

قبل الحديث عن ترجيحات السنهوري في شرحه للآجرومية، يجدر بنا التعرض بشكل موجز لمعنى الترجيح، وموجباته، وعباراته؛ لأن ذلك من تمام الإفهام.

الترجيح لغة: الجذر (ر َ ج َ ح َ) في المعجم: من الثقل والميل. يُقال: "رجحت بيدي شيئاً وزنته ونظَرت ما ثقْلُه"[(١)]، ولذا غلب استخدامه في مفاضلة أمر على آخر فقيل:"رجحت الشيء بالتثقيلِ: فَضلته وقويته"[(٢)]؛ لأنَّ الرجحان لا يكون إلا لزيادة أو مزية. وتطورت الكلمة فأصبحت تدل على الرزانة؛ لأنَ"الرزِين: الثّقيلُ من كُلِّ شيءٍ"[(٣)]. يُقال:" رجح الشيءُ وهو راجِح إذا رزنَ"[(٤)]. يُرادفه الحلْم والتعقّل يُقال:" الرجاحةُ: الحلْم وهم مما يصفُون الحلْم بالثِّقَلِ كما يصفون ضده بالخفّة والعجلِ".[(٥)] وعليه يكون معنى الجذر (رجح) هو التفضيل بحكمة ودليلٍ.

واصطلاحاً: إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر، وقيل: هو إثبات صفة لأحد متساويين، وقيل: مزيد إحدى الدلالتين على الأخرى[(٦)]. وقيل:"بيانُ القوة لأحد المتعارضين على الآخر"[(٧)]. وغلّبوا أحد المتعارضين فصار الترجيح تغليب أحد المتقابلين".[(٨)]، يبدو من كثرة التعاريف أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد، فقد عبروا عنه في كتاباتهم بالعديد من العبارات الصريحة نحو: (المُرجح فيه، وأرجح الأقوال) ومنها ما يقف به عند حد الاختيار نحو: (والاختيار فيه كذا، وهذا حسن بليغ، والفصيح منه...، وأظهر الأقوال ...).

موجبات الترجيح النحوي:

نظر المتخصصون إلى الترجيح النحوي من خلال دليل الترجيح؛ لأن الأدلة قد تتعارض والتعارض ليس من أصل الدليل، لذا كان عليهم أن يجدوا موجبات لترجيح الحكم مرتبطة بالدليل، وهي على سبيل الإجمال: السماع (ما ورد عن العرب الذين يُوثق بعربيتهم)، أو القياس (مطابقة القاعدة النحوية

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ت: مهدى المخزومى، وإبراهيم السامرائى. دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م. ج ٣، ص٧٨.
(٢) الفيومي، المصباح المنير، ت: عبد العظيم الشناوي، ط ٢، دار المعارف، ١٩٧٧م، ج ١، ص ٢١٩.
(٣) ابن منظور ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ٣ ، ٢٠٠٣م. مادة (رجح)، ج ٥ ، ص٢٠.
(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب، ط ١ ، ١٩٤٥م، ج ٢ ، ص٤٨٩.
(٥) ابن سيده، المحكم ت: عبد الحميد هنداوي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م، ج ٣، ص ٧٥.
(٦) علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، ص ٦٠.
(٧) أبو البقاء الكفوي، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ت: عدنان درويش؛ محمد المصري، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م. ص ٣١٥.
(٨) عبد الرؤوف المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، ت: عبد الحميد حمدان، ط ١، القاهرة: عالم الكتب، ١٩٩٠م، ص ٩٥.

المعروفة)، أو الإجماع (إجماع نحاة البصرة والكوفة)، أو استصحاب الأصل (إبقاء ما كان على ما كان لانعدام المُغير).[١]

عبارات الترجيح النحوي:

الترجيح مرتبط بالخلاف النحوي، ولذا تعامل النحويون على مر العصور مع الترجيح النحوي بدقة وحرص شديدين، وكان ذلك على مستويين:

المستوى الأول: مستوى الألفاظ والعبارات المُستخدمة للتعبير عن الترجيح، فنجدهم توسعوا في تلك المفردات أو العبارات بشكل ملحوظ، ولا ندري هل ذلك راجع لمرونة العربية وسعتها وقدرتها على التعبير عن دلالة الترجيح بأكثر من لفظة أو عبارة، أم أنه راجع لعرفٍ أكاديمي اكتسبوه من المناظرات اللغوية (التوسع العباري كي تستوعب العبارة كل الوجوه المُحتملة)، أم أنه راجع لحنكة النحويين الذين ألهبت ظهورهم المناظرات النحوية في مجالس الخلفاء والأمراء، فتوسعوا هرباً من تخطئة أرائهم.

ولكل ما مر أو بعضه، أو غيره مما لم يُذكر، نجدهم استخدموا في الترجيح ألفاظاً صريحةً ومباشرة من نحو: الأصح، المختار، الصحيح، الأفصح، الأرجح، الراجح، الأجود، الأولى، الصواب، التحقيق،... إلخ، وأخرى غير صريحة من نحو: الأشهر، المشهور، الأقيس، الأعرف، الأحسن، مذهب المحققين، الأكثرون على كذا، الجمهور على خلافه.[٢] والصريح من تلك العبارات أقوى دلالة من غير الصريح.

المستوى الثاني: مستوى التأدب في عبارات الترجيح فقد كانت مهذبة عرفاً وشرعاً؛ حفظت لهم ولأقرانهم من مخالفيهم أقدارهم الرفيعة ورتبهم العالية، عبارات لا تُبطِلُ رأي المخالف، ولا تؤكدُ رأي الموافق، ولا تستبعدُ أي دليل، ولا تلغي أي تعليل.[٣]

آلية اختيار الترجيحات:

لكثرة ترجيحات السنهوري بشكل لا يتسع معه المقام لعرضها جميعاً، فقد آثرت في هذا البحث آلية الانتقاء في اختيار بعض الترجيحات؛ حيث اكتفيت بالترجيحات عظيمة القدر والتي شاعت حتى خاض فيها أكثرُ النحويين، أو التي تعرض لها نفرٌ قليلُ منهم حتى قل تداولها بين الشروح، أو الترجيحات الأقدر على إثراء الدرس النحوي لما فيها من عمق أو تفصيل، أو التي ألمَحَ السنهوري بنفسه إلى أهميتها وقيمتها، وانعكس ذلك على كم وعمق شرحه لها تفصيلًا أو ايجازًا، أو الترجيحات التي تُمثلُ ثوابتَ في

(١) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ص ١٣٨، والسيوطي، الاقتراح في أصول النحو ص ٩٥.
(٢) الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ص ١٣٩.
(٣) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو ص ١٥٥.

الأبواب النحوية المشهورة، مع مراعاة توزيع تلك الترجيحات على: الأعاريب، والتراكيب، والأبنية، والعوامل، قدر الإمكان. وفيما يلي أهم تلك الترجيحات التي أوردها السنهوري، مرتبة حسب ترتيب متن المقدمة الآجرومية.

الاختلاف في فعل الأمر بين البناء والإعراب:

اتفق النحويون على بناء الماضي من الأفعال، كما اتفقوا على إعراب المضارع ما لم تباشره نون التوكيد أو نون النسوة [١]، لكنهم اختلفوا في إعراب الأمر وبنائه على عدة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين[٢]؛ حيث ذهبوا إلى أن فعل الأمر مبني على السكون وهو صيغة مستقلة، وليست مقتطعة من المضارع، فالأصل في الفعل عندهم البناء؛ وأن الإعراب عندهم أصلٌ في الأسماء فرعٌ في الأفعال. وقد استدلوا على مذهبهم بما يأتي:

أولاً: الجزم لا يكون إلا بعامل وليس في الأمر عامل حازم، والجازم لا يخلو من أن يكون ظاهراً أو مضمراً، ولا يجوز أن يكون الجازم مضمراً لضعفه.[٣]

ثانياً: الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أُعرب من الأفعال لمشابهةٍ ما بالأسماء، والمشابهة تتحقق بحرف المضارعة فقط.[٤]

ثالثاً: أن الإعراب معنى زائد على الكلمة فلا ينبغي أن يثبت إلا إذا دل على معنى، وفعل الأمر لا يحتمل معاني يفرق الإعراب بينها فلم يحتج إلى الإِعراب.[٥]

الثاني: مذهب الكوفيين[٦]؛ حيث ذهبوا إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة، وصيغته مقتطعة من المضارع، وأن الأصل في الأمر للمواجه نحو (افْعَلْ)، كقولهم في الأمر للغائب (ليَفْعَل). ووضَّح الفراء رأيه فقال:" فإذا ظهر الأمر فهو معرب مجزوم؛ لأنه أمر".[٧] وفصَّل القول في موضع آخر عن بناء (لتَفْعَل)، فقال:" وهو البناء الذي خلق للأمر إذا وجهت به أو لم تواجه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام، كما حذفوا التاء من الفعل".[٨]

---

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك ج١ ، ص٣٥ .

(٢) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج١، ص ١٧ ، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢، ص٥٣٤، وابن السراج، الأصول في النحو ٢ج، ص٥ .

(٣) يُنظر: الأصفهاني، شرح اللمع ج٢ ، ص٦٣٧ ، وابن مالك، شرح التسهيل ج٤، ص٦١ .

(٤) يُنظر: الأصفهاني، شرح اللمع ج٢ ، ص ٦٣٧ ، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢، ص٥٣٤ .

(٥) يُنظر: أبوالبقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ت: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٨٦، ص ١٧٦.

(٦) الفراء، معاني القرآن ج٣ ، ص ٣٥ ، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣، ج١ ، ص٧٠ ، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢، ص٥٢٤، والرضي، شرح كافية ابن الحاجب ج٤، ص١٢٥.

(٧) الفراء، معاني القرآن ج٣ ، ص٣٥ .

(٨) المصدر السابق ج١ ، ص ٤٦٩.

وقد نُسب هذا الرأي للأخفش[١]، ووافقهم ابن هشام في أحد قولين: فقال:"وزعم الكوفيون وأبو الحسن، أن لام الطلب حُذفت حذْفاً مستمراً في نحو: قُمْ واقعُدْ، وأن الأصل: لِتقُم ولْتقعد، فحُذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. وبقولهم أقول؛ لأن الأمر معنىً حقه أن يُؤدَّي بالحرف، ولأنه أخو النهي ولم يُدَل عليه إلا بالحرف؛ ولأن الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك ... كقراءة جماعة: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾.[٢] وفي الحديث: (لِتأخُذوا مَصافَّكُم)."[٣] وناقض ابن هشام رأيه هذا، فورد عنه رأيٌ آخر يؤيد فيه البصريين، فقال: " فالمبني من الفعل نوعان ... والثاني الأمر وبناؤه على ما يجزم به مضارعه[٤] وقد استدل الكوفيون على مذهبهم بما يأتي:

أولاً: أنهم يقولون في المعتل: (اغْزُ، وارْمِ، واخْشَ) فتُحذف الواو والياء والألف، كما يُقال: (لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَخْشَ)، فدل على أنه مجزوم بلام مقدره، وحذف هذه الحروف إنما يكون علاقة للجزم لا الوقف.[٥] وقد ردَّ البصريون ما استدل به الكوفيون فقالوا: وأما حذف هذه الحروف فإنهم أجروا هذه الحروف مجرى الحركة، فكما أن المبني على الفتح ليس بمتحرك، فينبغي ألا يكون فيه أحد هذه الحروف، والدليل على أن هذه الحروف تجري مجرى الحركات أنهم قالوا: لم يقض ولم يرم ولم يغز ولم يقم، فحذفوا هذه الحروف في موضع الجزم من هذه الأفعال المعتلة كما حذفوا الحركات من الصحيح نحو لم يقعد ولم يذكر، فكما أن الحركات هناك ساقطة للجزم، سقطت هذه الحروف إذ أجريت مجراها.[٦]

ثانياً: ما استدل به ابن هشام من أن الأمر معنى، وحقه أن يؤدي بالحرف، ولأنه أخو النهي، ولم يدل عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصودة.[٧]

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب ج١ ، ص٥١٤ ، وخالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج١ ، ص٥١.

(٢) من الآية (٥٨) سورة يونس. وهي قراءة رُوَيْس عن يعقوب ورُوي ذلك عنه (ﷺ) ورُويت عن أنس وابن عباس، والكسائي وابن عامر وأبي رجاء وابن هرمز وابن سيرين وابن عامر والحسن وابن القعقاع وآخرين. يُنظر: أحمد بن محمد البنا، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ت: شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، ١٩٨٧م، ج ٢، ص١١٦.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب ج١، ص٢٥٤ بتصرف. والحديث بلفظه في كتب النحو (الإنصاف للأنباري ج٢، ص٢٢٥، والجني الداني ص١١١)، ولم يُذكر في كتب الحديث بهذا اللفظ، فقد ورد في صحيح مسلم (كتاب الحج – باب استحباب رمي جحرة العقبة يوم النحر راكباً ج٢، ص٩٤٣. وبيان قوله (ﷺ): (لتأخذوا مناسككم).

(٤) ابن مالك، أوضح المسالك ج١، ص ٣٥ بتصرف.

(٥) يُنظر : الأصفهاني، شرح اللمع ج٢ ، ص٦٣٦ بتصرف يسير، والأنباري، أسرار العربية ص ١٦٦.

(٦) يُنظر : الأصفهاني، شرح اللمع ج٢ ، ص ٦٣٦.

(٧) ابن هشام، مغني اللبيب ج١ ، ص٥١٤.

ثالثاً: أن الأصل في الأمر المواجه أن يكون باللام، وقد جاء هذا الأصل في الفصيح قال تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[١]، فثبت أن الأصل في (أفعل) (لتفعل)، إلا أنه لما كثر في كلامهم أكثر من الغائب حذفوا اللام مع حرف المضارعة؛ طلباً للخفة.[٢]

وما استدل به الكوفيون من أن الأصل في(أفعل) (لتفعل) نحو: (قُمْ: لِتَقُم، واذْهَبْ: لِتَذْهَبْ) ردَّه الأنباري بقوله:"إن الأصل في (قُمْ: لِتَقُمْ، واذْهَبْ: لِتذهَبْ) إلا أنهم حذفوه لكثرة الاستعمال. قلنا: ليس كذلك، فإنه لو كان الأمر كما زعمتم، لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله، دون مالا يكثر استعماله، فلما قيل: (اقعنسس، واحْرَنْجَم، واعْلَوَّطَ) وما أشبه ذلك بالحذف، ولا يكثر استعماله دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه".[٣] وأجاب الأنباري عن استدلالهم بما ورد من قراءة:﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ﴾، بأن الفعل معرب؛ لوُجود حرف المضارعة، فمادام حرف المضارعة ثابتاً فالعلة كذلك، ومادامت العلة ثابتة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً، وإذا حُذف حرف المضارعة زالت العلة، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معرباً.[٤]

الثالث: مذهب ابن الشجري[٥]؛ حيث ذهب مذهباً وسطاً بين البصريين والكوفيين، فقال:" إن القياس فيه (لتفعل) ثم لما كثر استعماله فاستثقلوا مجيء اللام فحذفوها مع حرف المضارعة، واجتلبوا له همزة وصل إذا كان ثانيه ساكناً، فوافق بذلك المذهب الكوفي ثم قال ببنائه؛ لتضمنه معنى اللام وربما استعملوه على الأصل".[٦] أي أنه جمع بين رأي الفريقين؛ فجعل القياس في الأمر باللام على مذهب الكوفيين، ثم قال ببنائه على أصل الوضع فيه، وهذا رأي البصريين.

وقد أشار السنهوري في شرحه إلى اختلاف النحويين في حكم فعل الأمر، بين كونه معرباً أو مبنياً، ولكنه لم يُفصِّل القول في هذا، ورجَّح القول ببناء الأمر، وذكر حالات بنائه، فقال مصحِّحاً:" وأما الأمر، وهو النوع الثاني، فهو: ما دل على الطلب مع قبول ياء المخاطبة، واختُلف في بنائه، والصحيح البناء، وبناؤه على السكون إن لم يعتل آخره ولم يكن مأخوذاً من الأمثلة الخمسة كقوله تعالى: ﴿ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾[٧]، أما لو اعتل

(١) سبق توثيق القراءة.
(٢) يُنظر: الأنباري، أسرار العربية ص ٣١٨ ، وابن يعيش، شرح المفصل ج٧ ، ص ٥٩ .
(٣) الأنباري، أسرار العربية ص ١٦٦.
(٤) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢، ص٥٤١.
(٥) يُنظر: ابن الشجري، الأمالي ج٢ ، ص ٣٥٤.
(٦) المرجع السابق نفسه.
(٧) الآية (٢) المدثر.

آخره لبُني على حذف الأخير: اغْزُ، واخشَ، وارْمِ) ولو أُخذ من الأمثلة الخمسة لبُني على حذف النون نحو: (قومَا، وقوموا، وقومي). وحاصله أن تقول: الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه، فإن كان مضارعه يجزم بالسكون أو بحذف حرف العلة أو بحذف النون فالأمر مبني على ذلك".(١)

وعليه يتبين أن السنهوري رجَّح رأي البصريين في القول ببناء الأمر، وقد أصاب في ترجيحه لصحة ما استدلوا به، وقوة ما ردوا به رأي الكوفيين. وعليه فما ذهب إليه البصريون، ورجَّحه السنهوري هو الصواب؛ لأن اتحاد الدلالة لفعل الأمر للمواجه، وفعل المضارع للمخاطب المقترن باللام بصيغته المسموعة هو الذي دعا الكوفيين لهذا الرأي، ويستلزم على قولهم كثرة الحذف والتقدير؛ وكل ذلك على خلاف الأصل. وما لا يحتاج لتقدير أولى مما يحتاج، كما أن صيغة الأمر تلزم حالة واحدة وهى السكون؛ وهذا ما يدعم ترجيح القول ببنائه.

حكم تعدد الخبر لمبتدأ واحد:

الخبر حُكْمٌ، والمبتدأ محكومٌ عليه، وقد يُحْكَمُ على الشيء الواحد بحكمين أو أكثر. فالأصل في الخبر أن يكون واحداً وقد يتعدد لمبتدأ واحد، فيجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد؛ لأن الخبر وصف للمبتدأ في المعنى، والنعت يجوز تعدده، نحو: (جاء محمدٌ الصادقُ القويُّ المخلصُ) فكذا ما هو بمنزلته. مثال ذلك: (محمد عالم شاعر) ف(محمد): مبتدأ، عالم: خبر أول، شاعر: خبر ثاني، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ * ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴾(٢) ف (هو) مبتدأ و(الغفور) خبر أول و(الودود) خبر ثان، و(ذو العرش) خبر ثالث، و(فعال) خبر رابع. واختُلف في حكم تعدد الخبر، هل يتعدد بعطف أو بغير عطف؟ وجاء اختلاف النحويين في ذلك على النحو الآتي:

أولاً: مذهب سيبويه(٣) والجمهور(٤)؛ ذهبوا إلى جواز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد كما يجوز تعدد النعوت سواءٌ اقترن الخبر بعاطف نحو: (زيدٌ فقيهٌ وشاعرٌ وكاتبٌ)، أم لم يقترن كقوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ * ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴾(٥) واستدلوا على جواز تعدد الخبر بدون عاطف بما ورد من قول الشاعر:

---

(١) السنهوري، شرح الأجرومية في علم العربية ج ١، ص ١٩٣.

(٢) الآيتان (١٤، ١٥ البروج.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج٢، ص ٨٣.

(٤) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ج١، ص ٣٠٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب. ت: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م. ج ٣، ص ١١٣٦.

(٥) الآيتان (١٤، ١٥) البروج.

مَنْ يكُ ذَا بت فَّهذا بَتِّي * مُقَيَّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشتِّي[١]

فقد تعددت الأخبار لمبتدأ واحد من غير عطف في قوله: (مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّي).

يقول سيبويه في سياق حديثه عن توجيه الرفع في قولك: هذا عبد الله منطلقٌ: "وزعم الخليل – رحمه الله – أن رفعه يكون على وجهين: فوجهٌ أنّك حين قلت: هذا عبُد الله، أضمرت (هذا أو هو)، كأنك قلت: هذا منطلقٌ، أو هو منطلق. والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً ل (هذا)، كقولك: هذا حُلوٌ حامضٌ، لا تريدُ أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع بين الطعمين، وقال الله عَزَّ وجَلّ: ﴿ كَلاَّ إِنّهَا لظى* نزاعةٌ للشَّوَى﴾[٢] وزعموا أنها في قراءة أبي عبد الله: ﴿ وهذا بعلى شيْخٌ ﴾[٣]."[٤]

وأيَّد الزمخشري مذهب سيبويه والجمهور، فقال في حديثه عن خبر المبتدأ: "وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً، ومنه قولك: (هذا حُلو حامض)، وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلغَفُورُ ٱلوَدُودُ * ذُو ٱلعَرشِ ٱلمَجِيدُ ﴾[٥]".[٦]

واختار ابن مالك مذهب الجمهور في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد بعطف أو بغير عطف وصرَّح بذلك فقال:" تعدُّد الخبر على ثلاثة أضرب: الأول: أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المُخبَر عنه، كقوله تعالي:﴿وَهُوَ ٱلغَفُورُ ٱلوَدُودُ*ذُو ٱلعَرشِ ٱلمَجِيدُ ﴾..، وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الأخبار. والثاني: أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المُخبَر عنه حقيقة، نحو: بنُو زيد فقيه ونحوي وكاتب، أو لتعدد المُخبَر عنه حكماً، كقوله تعالي:﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ﴾.[٧] والثالث: أن يتعدد لفظاً دون معنى، لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ، كقولك: هذا حلْوٌ حامضٌ، بمعنى (مُز)، وكقولك: هو أعسرٌ أيسرٌ، بمعنى: أضبط، أي: عامل بكلتا يديه." [٨]وتبعه المرادي، فقال شارحاً وممثلاً لذلك:" مثال ذلك– أي تعدد الخبر–

(١) البيت من الرجز ونُسِبَ لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه صـ ١٨٦ ، وموجود في سيبويه، الكتاب ج٢، ص٨٤ ، وابن الشجري، الأمالي ج٢، ص٢٥٥ ، والأنباري، الإنصاف ٢ج، ص ٧٢٥ ، وابن يعيش، شرح المفصل ج١، ص٩٩ ، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ت:عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م. ج١، ص١٠٨ ، وشرح الأشموني للألفية ج١، ص٢٢٢. والشاهد قوله: (مقيظ مصيف مشتى) فإنها أخبارٌ متعددة لمبتدأ واحد (هذا) دون عطف، وهذا هو رأي سيبويه والجمهور ومن تبعهم ، ويجوز النصب على الحال وهو أكثر.

(٢) الآيتان (١٥،١٦) المعارج ، وقراءة الرفع لحفص والباقون بالنصب. يُنظر: التيسيرفي القراءات السبع، لأبي عمرو الداني ص ١٧٤.

(٣) من الآية (٧٢) هود.

(٤) يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط ج٥ ، ص ٢٤٤، وسيبويه، الكتاب ج٢ ، ص٨٣.

(٥) الآيتان (١٤، ١٥) البروج.

(٦) الزمخشري، المفصل ص ٥٦.

(٧) من الآية (٢٠) الحديد.

(٨) ابن مالك، شرح التسهيل، ج١، ص٣٠٩.

بعطف:(زيدٌ فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرٌ)، ولا خلاف فى هذا، ومثاله بغير عطف قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ . ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ﴾."(١)

وصحَّح السيوطي مذهب جمهور النحويين، فقال:" أحدهما: وهو الأصح، وعليه الجمهور الجواز كما في النعت سواءً اقتُرن بعاطف أم لا." (٢)

ثانياً: ذهب ابن عصفور(٣) وكثيرٌ من المغاربة(٤) إلى أن المبتدأ لا يقتضى أزيد من خبر واحد من غير عطف، فإن اقتضى أزيد من خبرٍ واحد فلا بُدَّ من حرف العطف، نحو: زيدٌ راكبٌ وضاحكٌ، إلاَّ إذا كان الخبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، فإنه يجوز من غير عطف، لأنهما خبران في اللفظ، أمَّا في المعني فهما بمعني خبر واحد تقديره: (مُزّ).(٥)

يقول الأزهري في حديثه عن مذاهب النحويين في حكم تعدد الخبر:" والمانع لجواز التعدد كابن عصفور دعي تقدير هو للثاني من الخبرين، أو يدعي أنه، أي: المبتدأ جامع للصفتين، الشعر والكتابة، لا الإخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظاً ومعنى".(٦)

ثالثاً: ذهب بعض النحويين(٧) إلي جواز التعدد إن اتحدّ الخبران في الإفراد نحو: زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ، أو فى الجملة نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، وأخوه خارجٌ، والمنع إن كان أحدهما مفرداً، والآخر جملة نحو: زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ.

وقد رجَّح السنهوري مذهب الجمهور ومن تبعهم ممن جوزوا تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وقيده بحالة واحدة فقط من حالات جواز التعدد، وهى: ورود الأخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عطف، وأنكر غير ذلك مما أجازه النحويون من أوجه: إذا تعدد الخبر واقتُرن بعاطف أو تعدد الخبر لفظاً دون معنى فقال:"يجوز في الخبر أن يكون متعدداً، وليس منه: (الرمَّان حلو حامض)؛ لأنه في معنى خبر واحد أي: مُزّ، ولا قوله تعالى: ﴿صُمٌّ وَبُكۡمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾(٨)؛ لأن الثاني معطوف. ومنهم من منع تعدد الخبر

(١) المرادي، شرح التسهيل. ت: محمد عبدالنبي عبيد، مكتبة الإيمان المنصورة، ط ١، ٢٠٠٦م. ج١، ص ٣٢٨.
(٢) السيوطي، همع الهوامع ج١، ص ٣٤٦.
(٣) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ت: صاحب أبو جناح. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م. ج١، ص٣٥٩ ، وابن عصفور، المقرب، ت: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط ٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢م. ص١٢٨.
(٤) يُنظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك. ومعه كتاب مُنتخب ما قيل في شرح ابن عقيل. ت: يوسف الشيخ البقاعي. دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٠ م. ج ١، ص ٢٥٧ ، والسيوطي، همع الهوامع ١٠٨/١.
(٥) يُنظر: ابن عصفور، شرح جُمل الزجاجي ج١ ، ص٣٥٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ج٣، ص ١١٣٦، والسيوطي، همع الهوامع ج١، ص ٣٤٦.
(٦) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ٢٣١/١.
(٧) يُنظر: أبو حيان الأندلُسي، ارتشاف الضرب ج٣، ص ١١٣٦، والسيوطي، همع الهوامع ج١، ص ٣٤٦، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج١، ص٢٣١.
(٨) الآية (٣٩) الأنعام.

والصحيح الأول وعليه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾[١]، وقول الشاعر: .....* **مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشتِّي.**[٢]

ويتبين من نص السنهوري ترجيحه رأي الجمهور ومن تبعهم كابن يعيش، وابن مالك، وابن الناظم وغيرهم، ممن قالوا بجواز تعدد الخبر، وإن خالفهم في تقييد الجواز بتعدد الخبر من غير اقترانه بعاطف، وألا يتعدد لفظا دون معنى.

وقد أصاب السنهوري في ترجيحه مذهب الجمهور؛ لورود السماع بذلك، وقياساً على الصفات، فكما تعددت الصفات لموصوف واحد، تتعدد الأخبار لمبتدأ واحد. وأيضاً لخُلُّو هذا الوجه من الاعتراضات التي وُجِّهت لغيره، من نحو الاستشكال الذي وُجِّه إلى قولهم: (الرمان حلوٌ حامضٌ)، بأن هذا يؤدي إلى الإخبار بأمرين متنافيين.

وعليه نَخْلُص إلى أن ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ومن تبعهم، ورجَّحه السنهوري، ممن جوزوا تعدد الخبر لمبتدأ واحد هو الراجح؛ لورود السماع بذلك، كقول الشاعر:

مَنْ يكُ ذَا بت فَّهذا بَتِّي * مُقَيِّظٌ، مُصَيِّفٌ، مُشَتِّيَ

وليس أقوى من الاستدلال بقوله تعالي: ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ* ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ وقياساً على الصفات. كما أن ما استدل به المانعون لجواز التعدد يعتمد على القياس فقط، ولكن السماع يخالفه وما ورد من السماع في هذا أكثر من القياس؛ لذلك فهو مقدم على القياس.

الاختلاف في إعمال (ليت) إذا اتصلت بها (ما) الزائدة:

(ليْت) من الحروف الناسخة وتفيد التمني، وذلك كقوله الله تعالى:﴿ يَالَيْتَنِى كُنْتُ ترابا﴾[٣] و(ليْتَ) إذا دخلت على الجملة الخبرية غَيَّرت معناها إلى الإنشاء، والتَّمني هو طلب مالا طمع فيه أو في طمعه عُسر نحو: (ليت الشبابَ عائد) [٤] وتدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول اسماً لها، وترفع الثاني خبراً لَها، نحو: ليت محمداً قائمٌ، وليت عبدَ اللهِ ذاهبٌ، وإنَّما عملت هذا العمل هي وسائر أخواتِها لمشابَهتها للأفعال في الاختصاص بالدخول على الأسماء.[٥]

(١) الآيتان (١٤، ١٥) البروج.
(٢) السنهوري، شرح الأجرومية في علم العربية. ج ١، ص ٢٦٦ .
(٣) من الآية (٤٠) النبأ.
(٤) ابن هشام، أوضح المسالك ج١، ص٣١٥.
(٥) السيوطي، همع الهوامع ج ١، ص ٤٤١.

وقد تتصل بِها (ما) الزائدة فيجوز إعمالها فيما بعدها وإهمالها كَفًّا ب (ما)، تقول: ليتما أباكَ حاضرٌ، وإن شئت قلت: ليتما أبوك حاضرٌ؛ لأن (ما) لم تُزِلْ اختصاصها بالأسماء، فيجوز إعمالُها نظراً إلى بقاء الاختصاص، ويجوز إهمالها نظراً إلى الكف.(١)

ومن النحويين من ذهب إلى أن الإلغاء في (ليت) أحسن من الإعمال عند اتصالها ب (ما) وعلى رأسهم سيبويه، وقد صرَح بذلك في سياق حديثه عن اتصال (ما) ب (ليت)، فقال: "وأما ليتما زيداً منطلقٌ، فإن الإلغاء فيه حسنٌ، وكان رؤبة بن العجاج هو: (٢) ينشد هذا البيت رفعًا، وهو للنابغة الذبياني:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا * إلى حَمَامَتِنَا ونِصْفَهُ فَقَدِ(٣)

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةٌ﴾،(٤) أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيدٌ منطلقٌ".(٥) ويُفهم من قول سيبويه بأنه يعني بأول الوجهين اللذين ذكرهما في توجيه الرفع في البيت أن تكون (ما) موصولة اسم (ليت)، و(هذا) خبر مبتدأ محذوف، و(الحمام) نعت (هذا) و(لنا) خبر (ليت)، والتقدير: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت. (٦)

وقد ردَّ المرادي توجيه سيبويه الرفع في بيت النابغة، وذكر أن تخريج سيبويه البيت على جعل (ما) موصولة وأنَها اسم (ليت)، وتقدير مبتدأ محذوف و(هذا) خبره، تخريج متكلف.

وأيَّده ابن هشام في ردَّه توجيه سيبويه الرفع في بيت النابغة؛ حيث وصفه بالضعف، فقال بعد أن ساق هذا التوجيه:" لكنه احتمال مرجوح؛ لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير (أي) مع عدم طول الصلة قليل".(٧) وقد حذا جمع من النحويين حذو سيبويه في جواز إعمال (ليْتَ) وإهمالها عند اتِّصالها ب (ما) الزائدة،

(١) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك. ت: باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٠م. ص ١٧٤، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني. ت: أحمد الخرَاط. مجمع اللغة العربية بدمشق، طبعة دار القلم، دمشق،١٩٨١م. ص ٢٩٩.

(٢) رؤبة بن العجاج، راجز فحل، لما مات قال الخليل: دَفَنَّا الشعر واللغة والفصاحة، توفي في ١٤٥ هـ . يُنظر: الحافظ بن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط ٨، ١٩٩٠م، ج ١٠، ص٩٦.

(٣) البيت من البسيط، وقائله النابغة الذبياني، ينظر ديوانه ص١٦، وموجود في: الكتاب لسيبويه ج٢، ص١٣٧، والخصائص لابن جني ج٢، ص٤٦٢، وشرح المفصل لابن يعيش ج٨، ص٥٤، والإنصاف للأنباري ج٢، ص٤٧٩، والأمالي لابن الشجري ج٢، ص١٤٢، وأوضح المسالك لابن هشام ج١، ص٣٤٩، ومغنى اللبيب لابن هشام ج١، ص٢٨٦، والهمع للسيوطي ج١، ص١٤٤، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ج١، ص٢٢٥. والشاهد قوله: (ليتما هذا الحمام) حيث روى برفع (الحمام) على إهمال (ليت) بسبب دخول (ما) عليها، ورُوى بالنصب على الإعمال لعدم زوال اختصاصها بالأسماء.

(٤) من الآية (٢٦) البقرة. والقراءة بالرفع للضحاك، والباقون من القراء بالنصب. يُنظر: أبو حيان، البحر المحيط ج١، ص١٣٣.

(٥) سيبويه، الكتاب ج٢، ص١٣٧.

(٦) خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج١، ص٢٢٥.

(٧) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ج١، ص ٢٨٦.

منهم ابن مالك فقد حكى الإجماع على جواز الإعمال والإهمال في (ليت) إذا اتصلت بها (ما) الزائدة، وعلَّل ذلك بأنَّها لم تُزِلْ اختصاصها بالأسماء، بخلاف أخواتِها فإنه عند اقترانها ب (ما) يزول اختصاصها، فقال:" وتتصل (ما) الزائدة ب (ليت) فيجوز إعمالُها وإهمالُها بإجماع، وشاهد الوجهين قول النابغة:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا * إلى حَمَامَتِنَا ونِصْفَهُ فَقَدِ[١]

وأجاز سيبويه كون (ليت) في بيت النابغة عاملة على رواية الرفع، وذلك بأن تجعل (ما) موصولة أو نكرة موصوفة، والتقدير: ليت ما هو هذا الحمام لنا، ف (ما) اسم ليت، و(هو) مبتدأ محذوف، وخبره هذا والجملة صلة (ما) أوصفتها، ف (ليت) بهذا التوجيه عاملة في الروايتين، وهى حقيقة بذلك؛ لأن اتصال (ما) بها لم يُزِلْ اختصاصها بالأسماء، بخلاف أخواتِها، فإن اتصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقت (ليتما) بقاء العمل دون (إنّما وكأنّما ولكنّما ولعلّما) وهذا هو مذهب سيبويه".[٢] وتبعه الرضي مبيِّناً حكم اتصال (ليت) ب (ما) الزائدة، فقال:" إذا دخلت (ما) على (ليت) جاز أن تعمل وأن تُلغى، ورُوِىَ قوله: **قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَـذَا الحَمَـامُ لَنَـا * .....** رفعاً ونصباً، والإلغاء أكثر".[٣]

وأيَّده ابن هشام معلِّلاً بقوله: "وتتصل (ما) الزائدة بهذه الأحرف فتكفُّها عن العمل وتُهيِّئها للدخول على الجمل إلا (ليْتَ) فتبقي على اختصاصها، ويجوز إعمالها وإهمالها".[٤]

أما إذا دخلت (ما) الزائدة على باقي أخواتِ (ليْت)، فذهب سيبويه[٥] إلى منع الإعمال لزوال الاختصاص بالأسماء، قال الله تعالى:﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُم إِلَـهٌ وَاحِدٌ﴾[٦]، وقال تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلى الموتِ وهُم يَنْظُرُونَ﴾.[٧]

وتبع الأخفش[٨] سيبويه في مذهبه بمنع إعمال باقي أخوات (ليْتَ) عند اتصالها ب(ما) الزائدة، وأيَّدهما السيوطي وعلَّل لذلك بقوله:"... ويُوصَل بها الباقي، فتكفها عن العمل وتلزم الإهمال، كقوله تعالي: ﴿إِنَّمَا اللّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾.[٩]، والفرق بينها وبين (ليْتَ)

(١) سبق تخريج البيت والتعليق عليه.
(٢) ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ج١، ص ٤١٨.
(٣) الرضي الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب ج٢، ص٣٤٨.
(٤) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج١، ص ٣٤٧.
(٥) سيبويه، الكتاب ج٢، ص ١٣٨.
(٦) من الآية (١٠٨) الأنبياء.
(٧) من الآية (٦) الأنفال.
(٨) يُنظر: ابن عصفور ، شرح جُمل الزجاجي ج١، ص ٤٣٤.
(٩) من الآية (١٧١) النساء.

أن (ليْتَ) أشبه بالأفعال منها، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي. وأنها تختص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً، كقوله تعالي: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً﴾.(١)، وقوله تعالي: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾.(٢)

وخالف سيبويه بعضُ النحويين منهم الزجاجى(٣) وابن السراج(٤) وابن مالك(٥) في مذهبه بمنع إعمال باقي أخوات (ليْتَ) عند اتصالها ب(ما) الزائدة؛ حيث ذهبوا إلى القول بجواز الإعمال في أخوات (ليْتَ) إذا اتصلت بها (ما)، قياساً على ما سُمع من إعمال (ليْتَ).

وقد وضَّح ابن السراج رأيه في حديثه عن حكم دخول (ما) الزائدة على (إنَّ) وأخواتها، فقال: "وتدخل (ما) زائدة على (إنَّ) على ضربين: فمرة تكون مُلغاة دخولها كخروجها لا تُغيِّر إعراباً، تقول: إنَّما زيداً منطلقٌ، وتدخل على (إنَّ) كافة للعمل فتبني معها بناءً فيبطل شبهها بالفعل، فتقول: إنَّما زيدٌ منطلقٌ. ف(إنَّما) هاهنا بمنزلة فعل مُلغَي مثل: أشْهدُ لَزَيدُ خيرُ منْكَ".(٦)

واعترض ابن الحاجب مذهب المجوَّزين، معلِّلاً بأن الإلغاء في باقي أخوات (إنَّ) عند اتصالها ب (ما) أولى من الإعمال باتفاق النحويين، ونص على ذلك بقوله: "لكن الإلغاء أولى بالاتفاق، لعدم السماع، وفوات الاختصاص بسبب ما".(٧)

وقد عرض السنهوري لهذه المسألة في شرحه، ورجَّح مذهب سيبويه ومن تبعه في القول بعدم جواز الإعمال في (إنَّ) وأخواتها إذا اتصلت بها (ما) الزائدة، وأنه لا يجوز الإعمال والإهمال إلا في (ليْتَ) فقط من أخوات (إنَّ)، فقال:" وإذا اتصلت (ما) الزائدة بهذه الأحرف أبطلت عملها على الأفصح؛ فتدخل حينئذ على الفعلية والاسمية كقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾(٨) وقوله تعالى: ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾(٩) إلا (ليْت)؛ فتبقى على اختصاصها بالجملة الاسمية، وعملها وترك عملها قويان كقول الشاعر:

---

(١) من الآية (١١٥) المؤمنون.

(٢) من الآية (٦) الأنفال.

(٣) يُنظر: الزجاجي، الجمل في النحو ت: علي توفيق الحمد، موسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٤م، ص٣٠٤ .

(٤) يُنظر: ابن السراج، الأُصول في النحو. ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣ ، ١٩٨٨م. ج ١، ص ٢٣٢.

(٥) يُنظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد ج١، ٤١٩.

(٦) ابن السراج، الأُصول في النحو ج ١، ص ٢٣٢.

(٧) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج٢، ص٣٤٨.

(٨) الآية (١٠٨) الأنبياء.

(٩) من الآية (٦) الأنفال.

قَالَتْ أَلا ليْتَما هذا الحَمامُ لنا * إلى حَمَامَتِنا أَو نِصْفُهُ فَقَدِ

حيث يروى بنصب (الحمام) على الإعمال، وبالرفع على الإلغاء".[١]

يتبيَّن من نص السنهوري ترجيحه لمذهب سيبويه ومن تبعه في القول: بجواز الإعمال والإهمال في (ليْتَ) فقط من أخوات (إنَّ) عند اتصالها ب (ما) الزائدة. وهذا مذهب جمعٌ من النحويين منهم ابن يعيش، وابن الناظم، والرضي، وابن هشام، والسيوطي وغيرهم من النحويين. لكنه لم ينسبه إلى أحد، وصرَّح أيضاً ببطلان عمل باقي الحروف الناسخة عند اتصالها ب (ما)، وحينئذٍ يصلح دخولها على الجملة الفعلية والاسمية؛ لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية.

ويمكن القول: بأن ما رجّحه السنهوري تابعاً فيه لسيبويه من عدم جواز إعمال باقي أخوات (ليْتَ) عند اتصالها ب (ما)؛ هو الصواب؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، فإن اتصالها ب (ما) الزائدة تكفُّها عن العمل وتُهيِّئها للدخول على الجمل، فلا يجوز فيها إلا الإلغاء. وإنما كان الإعمال والإهمال في (ليْتَ) فقط؛ وذلك لأن دخول (ما) عليها لم يزل اختصاصها بالأسماء فاستحقت بقاء العمل دون باقي أخواتها. وأيضاً لأن هذا مسموع فيها دون باقي أخواتها. وبهذا قال جمع من النحويين منهم ابن يعيش، وابن الناظم، والرضي، وابن هشام، والسيوطي وغيرهم.

الخلاف في العطف على موضع اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر:

العطف على اسم (إنَّ) بالنصب جائزٌ بلا خلافٍ بين النحويين، سواء أكان ذلك قبل مجيء الخبر نحو: (إن زيدًا وعمرًا قائمٌ)، أم كان بعد مجيء الخبر نحو: (إن زيدًا قائم وعمرًا). [٢] أما العطف على موضع اسم (إنَّ) بالرفع، فقد اختلف النحويون في جواز ذلك على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب البصريين[٣] ؛حيث ذهبوا إلى أنه لا يجوز العطف على موضع اسم (إنَّ) إلا بعد تمام الجملة بذكر الخبر قبل العطف. يقول سيبويه موضّحاً ومبيِّنا حكم العطف على موضع اسم (إنَّ):"واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: (إنهم أجمعون ذاهبون)، و(إنَّك وزيدٌ ذاهبان)، وذاك أن معناه الابتداء فيُرى أنه قال: هُمْ، كما قال: ..... *** ولاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كانَ جَائِياً.** [٤]

---

(١) السنهوري، شرح الأجرومية في علم العربية ج ١، ص ٣١٠-٣١١ .

(٢) يُنظر: خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج١، ص٣٢٠.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج٢،ص١٥٥، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج١، ص ٨٦ ، والأنباري، أسرار العربية ، ص١٥٢، و ابن الناظم، شرح الألفية ج١، ص١٢٦.

(٤) عجز بيت من الطويل وصدرهُ: (ندا لي أنَّى لَسْتُ مدركِ مَا مَضَى) وهو لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه ص٢٨٧، والكتاب لسيبويه ج١، ص١٦٩، والأصول في النحو لابن السراج، ج١، ص١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ج٢، ص٦٨، وبلا نسبة في: الكتاب لسيبويه ج٢، ص١٥٥، والخصائص لابن جني ج٢، ص٣٥٣، وأسرار العربية للأنباري ج١، ص١٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ج١، ص٤٣٣، والشاهد: قوله: "لستُ مدرك ... ولا سابقٌ" حيث خفض (سابقٍ) بالعطف على خبر ليس (مدرك) على توهم وجود الباء؛ لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً ، وقد روى هذا البيت بالنصب عطفًا على اللفظ وحينئذٍ لا شاهد فيه. على ما ذكرتُ لك". سيبويه، الكتاب ج٢،ص١٥٥.

وذكر الأنباري مذهب البصريين بقوله:" وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمَام الخبر على كل حالٍ".[١] فعلى مذهبهم ما وَرَدَ مما ظاهره العطف بالرفع قبل تمام الخبر، خَرَّجوه على وجه آخر، إما على التقديم والتأخير، أو على الحذف من الأول، وذلك كما في نحو قوله تعالى:﴿ إنَّ الذينَ آمنُوا والذينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ والنَّصارى مَنْ آمَنَ باللهِ واليومِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فلا خَوْفٌ عليهِم ولا هُم يَحْزَنُونَ﴾[٢] قالوا بأن: (مَنْ آمَنَ) خبر(إنَّ) وخبر(الصابئون) محذوف، أي: (والصابئون والنصارى كذلك).[٣] وخرَّج سيبويه الرفع في (والصابئون) على التقديم والتأخير، فقال عن هذه الآية:" وأما قوله عز وجل (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله (والصابئون) بعد ما مضى الخبر".[٤]

وقد سار على درب البصريين غير واحدٍ من النحويين منهم: الزجاج [٥] والسيرافي[٦] والأنباري[٧] وابن مالك[٨] وابن الناظم[٩] والمرادي.[١٠] يقول ابن مالك عن العطف على اسم (إنَّ) مؤيداً مذهب البصريين:" نَصْب المعطوف على اسم (إنَّ) مُسْتَغنٍ عن التنبيه عليه؛ لأنه كالعطف على سائر المعمولات، ولا فرق في ذلك بين (إنَّ) وأخواتها، ولا بين وقوعه قبل الخبر ووقوعه بعده. والذي يستغنى عن التنبيه رفع المعطوف. وهو على ضربين:

الأول: مُشتَرك فيه، وهو العطف على الضمير المرفوع بالخبر.

الثاني: العطف على معنى الابتداء، وهو عند البصريين مخصوص بإنَّ ولكنَّ، ومشروط بتمام الجملة قبله".[١١] وقد استدل البصريون ومن تبعهم بما يأتي:

١ – أن العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام، لأنه حملٌ على التأويل، ولا يصحّ تأويل الكلام إلّا بعد تمامه، فعلى هذا تقول: "إنّ زيدًا وعمرًا منطلقان"، ولا يجوز

(١) الأنباري، الإنصاف ج١، ص١٦٧.

(٢) الآية (٦٩) المائدة.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج٢، ص١٥٥، والعكبري، اللُّباب في علل البناء. ت: غازي طُليمات. دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م، ج١، ص٢١٣.

(٤) سيبويه، الكتاب ج٢، ص١٥٥.

(٥) يُنظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ت: عبدالجليل شلبي، عالم الكتب، ط ١ ــ ١٩٨٨م. ج٢، ص١٩٣.

(٦) يُنظر: أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ت: حسن مهدلي، سيد علي ــ دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٨م. ج٢، ص٩٨٦.

(٧) يُنظر: الأنباري ، أسرار العربية ص١٥٣.

(٨) يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل ج١، ص٤٣٢.

(٩) يُنظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ج١، ص١٢٦.

(١٠) يُنظر: المُرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، ت: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ٢٠٠١م. ج١، ص٥٣٥.

(١١) ابن مالك، شرح التسهيل ج١، ص٤٥٩.

الرفع في (عمرو) بالعطف على الموضع؛ لأن الكلام لم يتمّ، إذ الخبر متأخّر عن الاسم المعطوف.(١)

٢ – أنه إذا قيل (إنك وزيدٌ ذاهبان) وجب أن يكون (زيدٌ) مرفوعًا بالابتداء ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد)، وتكون (إنَّ) عاملة في خبر (الكاف) وقد اجتمعا معًا وهذا لا يجوز؛ لأنه يؤدي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال.(٢)

المذهب الثاني: للكوفيين؛(٣) حيث أجازوا العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر. ولكنهم اختلفوا بعد ذلك، فذهب الكسائي(٤) إلى جواز العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل مجيء الخبر مطلقًا سواءٌ ظهر فيه عمل (إنَّ) أم لم يظهر، وذلك نحو: (إنَّ زيدًا وعمرٌ قائمان)، (وإنك وبكرٌ منطلقان). وذهب الفراء(٥) إلى جواز ذلك فيما خفي إعرابه نحو: (إن هذا وزيدٌ قائمان) فإن تبيَّن إعرابه فلا يجوز نحو: (إن زيدًا وعمرٌ قائمان) لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية. وقد نص على ذلك عند بيان معنى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الذِينَ آمَنُوا والذِينَ هَادُوا والصَّابِئُونَ﴾.(٦) فقال:" فإن رفع (الصابئين) على أنه عطف على (الذين)، و(الذين) حرفٌ على جهةٍ واحدةٍ في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب (إنَّ) نصباً ضعيفاً– وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره– جاز رفع (الصابئين) ولا أستحب أن أقول: إنَّ عبدَ الله وزيدٌ قائمانِ، لتبيُّن الإعراب في عبدالله".(٧) وقد ذكر الأنباري مذهب الكوفيين بقوله:" ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على موضع (إنَّ) قبل تمَام الخبر، واختلفوا بعد ذلك، فذهب الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهر، وذلك نحو (إن زيدًا وعمرو قائمان)، و(إنك وبكر منطلقان) وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ)".(٨) وقد استدل الكوفيون على مذهبهم بما ورد من قول الشاعر: فَمَنْ يَكُ أمْسَي بالمدينَةِ رَحْلُهُ * فإنِّي وقَيَّارٌ بِها لَغريبُ. (٩)

---

(١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص٦٨.

(٢) يُنظر: الأنباري، الإنصاف ج١، ص١٨٧، والأنباري، أسرار العربية ص١٥٢، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص٦٨.

(٣) يُنظر: الفراء، معاني القرآن ج١ص٣١١، والأنباري، الإنصاف ج١، ص١٨٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ج٣، ص١٢٢٨.

(٤) يُنظر: ابن السراج، الأصول في النحو ج١، ص٢٥٧، وابن يعيش، شرح المفصل ج٨، ص٦٩، وابن مالك، شرح التسهيل ج١، ص٤٣٢، وابن هشام، أوضح المسالك ج١، ص٣٥٨.

(٥) يُنظر: الفراء، معاني القرآن ج١، ص٣١١، وابن يعيش، شرح المفصل ج٨، ص٦٩، والأزهري، التصريح ج١، ص٣٢٣، والأشموني، منهج السالك، ج١، ص١٤٤.

(٦) الآية (٦٩) المائدة.

(٧) الفراء، معاني القرآن ج١، ص٣١١.

(٨) الأنباري، الإنصاف ج١، ص١٨٧.

(٩) البيت من الطويل، وهو لضابئ بن الحارث البرجمي، وهو من شواهد الكتاب لسيبويه ج١، ص٧٥، ومعاني القرآن للفراء ج١، ص٣١١، والإنصاف للأنباري ج١، ص ٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ج٨، ص٦٨، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ج١، ص٣٢٢، والمقاصد النحوية للعيني ج٢، ص٧٨٠، وبلا نسبة في الأصول في النحو لابن السراج ج١، ص٢٥٧، ورصف المباني للمالقي ص٣٣٨. والشاهد في: (فإني وقيار بها لغريب)؛ حيث عطف (قيار) على محل اسم (إن) قبل تمام الخبر، وهذا جائز عند الكوفيين.

فعطف (قيارٌ) بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو (غريبٌ).

وردَّ الأنباري استدلال الكوفيين بالبيت، وخرَّجه على أن (قيَّاراً) خبره محذوف، فقال:"... ف(غريب) خبر (إنَّ) لا غير؛ لأن اللام تكون في خبر (إن) لا في خبر المبتدأ. وأما (قيار) فيجوز أن يكون مبتدأ و(بها) خبره، والجملة حال. ويجوز أن يكون خبره محذوفاً دلَّ عليه المذكور".(١) وما ذهب إليه الكسائي والفراء ضعَّفه ابن مالك بقوله:" وأجاز الكسائي رفع المعطوف بعد (إنَّ) قبل الخبر مطلقاً، فيقول: إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، ووافقه الفراء إن خفي إعراب الاسم، نحو: إنَّك وزيدٌ ذاهبان، وكِلاَ المذهبين ضعيف؛ لأن (إنَّ) وأخواتها قد ثبت قوة شبهها ب(كان) وأخواتها، فكما امتنع ب (كان) أن يكون للجزأيْن إعراب في المحل يُخالف إعراب اللفظ، يمتنع ب (إن)، ولو جاز أن يكون اسم (إنَّ) مرفوع المحل باعتبار عروض العامل لجاز أن يكون خبر (كان) مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب".(٢)

ورجَّح السنهوري رأيَ البصريين في عدم جواز العطف على محل اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر وجوازه بعد استكمال الخبر، والجائز هو العطف بالنصب على محل اسم (إنَّ) قبل استكمال الخبر أو بعده، بقوله:" ويجوز أن يُعطف على اسم (إنَّ) مرفوع بشرط مضي الخبر كقول الشاعر:

فَمَن يَكُ لمْ يُنْجِبْ أبوهُ وأُمُّهُ * فإنَّ لنَا الأمَّ النجِيبَةَ وَالأبُ. (٣)

فلو عُطف بالرفع قبل مجيء الخبر لم يجز خلافاً للكوفيين؛ وحجتهم: (فإنِّي وقَيَّارٌ بِها لَغريبُ). فإن قيل:(إن قيَّاراً معطوف على محل الياء قبل مجيء الخبر)، أُجيب بأنه من باب التقديم والتأخير أي: فإني لغريبٌ وقيار كذلك".(٤)

فالسنهوري رجَّح رأي البصريين ومن تبعهم في القول بعدم جواز العطف على محل اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر، وبجوازه بعد استكمال الخبر، لكنه لم ينسبه إلى أحد، كما صرَّح برأيَ الكوفيين القائل بجواز العطف بالرفع على محل اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، وصرَّح بمخالفته لهم. وعليه فإن ما ذهب إليه البصريون وتبعهم فيه ابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، والمُرادي، ورجحه السنهوري من عدم جواز العطف على

(١) يُنظر: العكبري، اللباب في علل البناء ج١، ص٢١٣.

(٢) ابن مالك، شرح التسهيل ج١، ص٤٣٢.

(٣) البيت من الطويل، ولم يُعثر على قائله، وهو في أوضح المسالك ج١، ص٣٥٣، وتخليص الشواهد لابن هشام ص٣٧٠ ، وشرح الأشموني على الألفية ج١، ص١٤٣، والشاهد: في قوله: (فإنَّ لنَا الأمَّ النجِيبَةَ والأبَ)؛ حيث رُفعت كلمة (الأب) عطفاً على محل اسم (إنَّ)؛ لأنه مبتدأ في الأصل. وقيل: هو مبتدأ خبره محذوف. أي: والأب المنجب كذلك.

(٤) السنهوري، شرح الأجرومية ج١، ص ٣١٢.

محل اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر هو الراجح؛ لقوة ما احتجوا به، وحتى لا يعمل عاملان في اسم واحد وذلك مُحال. فعلى ذلك لا يجوز في المعطوف إلا النصب، ولقوة ما علَّل به ابن يعيش من أنَّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأنه حَمْلٌ على التأويل، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه.

الخلاف في حذف مفعولي (ظنَّ):

يكون الفعل لازماً ومتعدياً، وإذا تعدَّى فقد يتعدى لمفعول واحد أو أكثر، ومن الأفعال ما تتعدى لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فيكون من باب (أعطى) وأخواتها، وقد تتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فيكون من باب (ظنَّ). والمتعدي لمفعول واحد يجوز حذف مفعوله اقتصاراً أو اختصاراً. فحذف الاختصار للدلالة على المحذوف كقولك:(ضربتُ)، في جواب: (أضربتَ زيداً؟) وحذف الاقتصار حذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له، كقولك: (ضربتُ) و(أكلتُ) تريد أنَّ هذين الفعلين قد وقعا مني ولا تخبر بأي شيء وقع.(١)

أما الذي يتعدى لمفعولين فإما أن يكون من باب (أعطيتُ) أو من باب (علمتُ)، فإن كان من باب (أعطيت) جاز حذف مفعوليه أو أحدهما اختصارًا (أي لدليل) واقتصارًا (لغير دليل) فمثال حذف مفعوليه اختصارًا أن تقول (أعطيتُ) جواب من قال: هل أعطيتَ زيدًا درهمًا، لدلالة السؤال عليهما. ومثال حذفهما اقتصارًا قولك: (أعطيتُ) لا تريد إلا الأخبار بأنه قد وقع منك هذا الفعل، ومثال حذف أحدهما اختصارًا قولك: (أعطيت زيدًا) في جواب (لمن أعطيت الدرهم) ومثال حذف أحدهما اقتصارًا أن تقول: (أعطيت زيدًا) ولا تريد أن تخبر بما أعطيت.(٢)، وإن كان من باب (علمت) جاز حذف مفعوليه اختصارًا كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (٣) فحذف مفعولي (تزْعُمُونَ) والتقدير: (تزعمونهم شركاء) لدلالة ما قبله عليه.

ومنه قول الشاعر: بأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بأيّةِ سُنَّةٍ * تَرَى حُبَّهُم عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ(٤)

فحذف مفعولي (حسب) والتقدير: (وتحسب حبهم عارًا علي). وقد اختلف النحويون في حذف مفعولي (ظنَّ) اقتصارًا على أربعة مذاهب:

---

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ج١، ص٣٠٩.

(٢) المرجع السابق ج١، ص٣١٠.

(٣) الآية (٢٢) الأنعام.

(٤) البيت من الطويل للكميت الأسدي في ديوانه ص ٥١٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، ج١، ص ٣١٠، وأبي حيان، التذييل والتكميل، ت: حسن هنداوي. دار القلم، ط ١، ١٩٩٧م. ج٦، ص٩، والمقاصد النحوية لبدر الدين العيني، ج٢، ص ٨٦٩، والتصريح لخالد الأزهري، ج١، ص٣٧٧، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك، ج٢، ص٤، والشاهد في قوله: (وتحسب)؛ حيث حذف الشاعر مفعولي (تحسب) لدلالة ما قبله عليه والتقدير (وتحسب حبهم عارًا علي).

المذهب الأول: للأخفش[١] والجرمي[٢] حيث منعا حذف مفعولي (ظنَّ) يستوي في ذلك أفعال اليقين والرجحان. وصرَّح أبو حيان بمنع حذف مفعولي (ظنَّ) بقوله:"وحذف مفعوليها إن كان اقتصارًا، فهو حذف لغير دليل، فأربعة مذاهب: أحدها: مذهب الأخفش والجرمي وهو المنع".[٣]

وقد أيّد هذا المذهب ابن مالك، ونسبه لسيبويه وللمحققين كابن طاهر[٤]، وابن خروف[٥]، والشلوبين.[٦]، فقال معللاً لتأييده المنع:" فلو لم تقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة لم يجز الحذف، كاقتصارك على (أظنّ) من قولك: (أظن زيدًا منطلقًا)، فإنه غير جائز، فإن غرضك الإعلام بأن إدراكك لمضمون الجملة بظنٍّ لا بيقين، فتنزل من جملة الحديث منزلة (في ظني) فكما لا يجوز لمن قال: (زيد منطلق في ظنِّي) أن يقتصر على (في ظَنِّي)، كذا لا يجوز لمن قال: (أظُنَّ زيدًا منطلقًا) أن يقتصر على (أظنَّ)؛ ولأن قائل (أظنَّ أو أعلم) دون قرينة تدل على تحدد ظنٍ أو علم بمنزلة قائل: النار حارة، في عدم الفائدة، إذ لا يخلو إنسان من ظنٍ ما ولا علم ما، ومنع الاقتصار على (أظن) ونحوه على الوجه المذكور هو مذهب سيبويه والمحققين ممن تدبر كلامه، كأبي الحسن بن خروف، وابن طاهر، وأبي علي الشلوبين".[٧]

وقد نسب ابن مالك القول بمنع حذف مفعولي (ظنَّ) اقتصاراً لسيبويه مستدلاً بقوله:" وذلك لأن (حسبت) بمنزلة (كان) إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال، ألا ترى أنك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما كما لا تقتصر عليه مبتدأً، والمنصوبات بعد (حسبت) بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد (ليس، وكان)".[٨]، واستدل أصحاب المذهب القائل بمنع حذف مفعولي (ظنَّ) بأمورٍ، منها:

– أن هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم بدليل أن العرب تتلقاها كما تتلقى القسم، قال تعالى: ﴿ وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾[٩] فأجرى (ظن) مجرى (والله) كأنه قال: (والله ما لهم من محيص) ومثل ذلك كثير، فكما لا يبقى

(١) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ج١، ص٣١١، وأبو حيان، التذييل والتكميل ج٦، ص ١١، وأبو حيان، الارتشاف ج٤، ص٢٠٩٧، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج١، ص٣٧٧.

(٢) يُنظر: أبو علي الفارسي، المسائل الحلبيات ص٧٢، وابن القواس، شرح ألفية ابن مُعط، ت: موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط ١، ١٩٨٥م. ج١، ص ٥١٦.

(٣) يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ج٤، ص٢٠٩٧.

(٤) ابن طاهر: محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي نحوي مشهور، اشتهر بتدريس الكتاب، من تلاميذه: ابن خروف، ومصعب الخشني، ت ٥٨٠هـ. يُنظر: السيوطي، بغية الوعاة ج١، ص ٢٨.

(٥) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ج١، ص٣٦٦، وابن مالك، شرح التسهيل ج١، ص٥.

(٦) يُنظر: الشلوبين، التوطئة، ت: يوسف أحمد المطوع، جامعة الكويت، ط ١، ١٩٨١م، ص ٢٠٦.

(٧) ابن مالك، شرح التسهيل ج٢، ص ٤.

(٨) سيبويه، الكتاب ج١، ٣٦٥.

(٩) الآيــة (٤٨) فصلت.

القسم دون جواب لا تستغنى هذه الأفعال عن مفعولاتها. وقد رُدَّ استدلالهم بأن أفعال اليقين والترجيح قد تجري مجرى القسم؛ بأنه لا حجة فيه؛ لأن العرب لا تُضمّنها معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم، فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم.(١)

– أن الحذف يؤدي إلى أن الإخبار بهذه الأفعال حينئذٍ يكون لا فائدة فيه إذ كل فاعل لا يخلو من علم أو ظن.(٢)

المذهب الثاني: مذهب أكثر النحويين كابن السراج(٣)، والسيرافي(٤)، والزمخشري(٥) وابن يعيش(٦)، وابن القواس(٧) حيث ذهبوا للقول بجواز حذف مفعولي (ظن) اقتصارًا. وقد علَّ ابن السراج بقوله:"واعلم أن كل فعل متعد لك ألا تعديه، وسواء كان يتعدى لمفعولٍ واحد أو لمفعولين أو ثلاثة، لك أن تقول: (ضربت) ولا تذكر المضروب، لتفيد السامعَ أنه قد كان منك ضربٌ، وكذلك (ظننت) يجوز أن تقول: (ظننت وعلمت) إلى أن تفيد غيرك ذلك".(٨)

قال السيرافي:"وهذان الاسمان، وإن كان الاعتماد على الثاني منهما، فلابد من ذكر الأول، ليعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة، ولابد من ذكر الثاني لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك ... ولو لم تذكر واحدًا منهما، وجئت بالفعل والفاعل فقط، جاز في كل هذه الأفعال، كقولك: (ظننت) ومن أمثال العرب (من يسمَعْ يَخَلْ) (٩) ففي (يخل) ضمير فاعل، ولم يأت بمفعولين".(١٠) وصحح هذا المذهب ابن عصفور فقال:"والصحيح جواز حذف المفعولين في (علمت وظننت)، وقد جاء ذلك في كلامهم".(١١) وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي:

– جاء السماع بحذف المفعولين في أفعال العلم كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١٢)، وقوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰ﴾ (١)، ومجيئه في أفعال الظن

(١) يُنظر: ابن عصفور شرح الجمل، ج١، ص ٣١١، وأبو حيان، التذييل والتكميل ج ٦، ص ٩.
(٢) الأنباري، أسرار العربية، ص١٦٠، وابن مالك، شرح التسهيل ج٢، ص٥، وأبو حيان، التذييل والتكميل، ج ٦، ص١١.
(٣) ابن السراج، الأصول في النحو ج١، ص١٨١.
(٤) يُنظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه ج١، ص٢٨١.
(٥) الزمخشري، المفصل ص٢٦١.
(٦) ابن يعيش، شرح المفصل ج٧، ص٨٣.
(٧) ابن القواس، شرح ألفية ابن معط، ت: موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط ١، ١٩٨٥م. ج١، ص٥١٦.
(٨) ابن السراج، الأصول في النحو، ج١، ص ١٨١.
(٩) يُنظر: الميداني، مجْمع الأمثال، ت: محمد محيى الدين، مطبعة السُنّة المحمدية، ١٩٥٥م. ج٢، ص ٣٠٠، والسيرافي، شرح الكتاب ج١، ص٢٨١، وابن يعيش، شرح المفصل ج٧، ص ٨٣، وابن عصفور، شرح الجمل ج١، ص ٣١٢، وأبو حيان، التذييل والتكميل ج ٦، ص١٢.
(١٠) شرح الكتاب للسيرافي ج١، ص٢٨١.
(١١) المرجع السابق نفسه.
(١٢) من الآية (٢٣٢) البقرة.

كقوله تعالى: ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا﴾[٢] وأيضاً قوله تعالى:﴿ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[٣] وقول العرب في المثل: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ).[٤]

– أنها أفعال حقيقة، تستقل بمرفوعها كلامًا.[٥]

– أنك إذا قلت: (ظننت) فقد أفدت المخاطب أنه ليس عندك يقين، وإذا قلت: (علمت) فقد أخبرت بأنه ليس عندك شك، وهذا فيه من الفائدة ما لا خفاء فيه. [٦]

المذهب الثالث: وهو مذهب الأعلم[٧]، فقد جوز حذف المفعولين في (ظننت) وما في معناها، ومنعه في (علمت) وما في معناها. وذكر ابن عصفور مذهب الأعلم بقوله:"وأما حذفها حذف اقتصار ففيه ثلاثة مذاهب للنحويين... ومنهم من فَصَّل فأجاز في (ظننت) وما في معناها، ومنع في (علمت) وما في معناها وهو مذهب الأعلم ومن أخذ بمذهبه".[٨]

واستدل أصحاب هذا المذهب بكثرة السماع في أفعال الظن دون أفعال العلم[٩]، وأن الكلام يُبني على الفائدة، فإن لم توجد فائدة لم يجز التكلم به، فإذا قيل: (ظننت) كان مفيدًا؛ لأن الإنسان قد يخلو من الظن، وإذا قيل (علمت) كان غير مفيد؛ لأن الإنسان لا يخلو من علم بالضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد.[١٠] وقد ردَّ ابن عصفور هذا المذهب، وعللَّ فساده بقوله: "وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بل الصحيح أنه يجوز: علمتُ، وتحذف المفعولين حذف اقتصار؛ لأن الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى، فإذا قال قائل: علمت، علمنا أنه أراد أنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم، إذ حمله على غير ذلك غير مفيد".[١١]

---

(١) الآية (٣٥) النجم.

(٢) من الآية (١٢) الفتح.

(٣) من الآية (٢٢) الأنعام.

(٤) سبق تخريج المثَـل.

(٥) ابن القواس، شرح ألفية ابن مُعط، ج١، ص٥١٦، وأبو حيان، التذييل والتكميل ج٦، ص ١٢.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل ج٧، ص ٨٣.

(٧) يُنظر: الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، ت: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط ١. ١٩٩٩م. ج١، ص٢٥٨، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ج١، ص٣١١. وأبو حيان، التذييل والتكميل ج٦، ص١٢. وأبو حيان، ارتشاف الضرب ج٤، ص٢٠٩٧.

(٨) ابن عصفور الإشبيلي، شرح الجمل ج١، ص٣١١.

(٩) يُنظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج١، ص٣٧٧.

(١٠) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ج١، ص١١، وأبو حيان، التذييل والتكميل ج٦، ص ١٢.

(١١) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ج١، ص٣١١، وأبو حيان، التذييل والتكميل ج٦، ص١٣.

المذهب الرابع: وهو مذهب أبو العلا إدريس[١] وزعم أنه رأْيُ سيبويه[٢]؛ فذهب إلى المنع قياسًا والجواز في (ظن، وحسب، وخال)؛ لأنه سمع فيها. ووضَّح أبوحيان هذا المذهب فقال:"وحذف مفعوليها إن كان اقتصارًا، فهو حذف لغير دليل فأربعة مذاهب... الرابع: المنع قياسًا والجواز في بعضها سماعًا، وهو اختيار أبوالعلا إدريس، وقد زعم أنه مذهب سيبويه، فلا يتعدى الحذف لغير (ظننت، وخلتُ، وحسبت) وهو مسموع في الثلاث".[٣] وقد نسبه ابن خروف لسيبويه فقال:"وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز الاقتصار في هذه الأفعال عن المفعولين إلا في (ظننتُ) و(حسبتُ) و(خلتُ) فقط؛ لأنها مسموعة".[٤]

واستدل أصحاب هذا المذهب: بأنها أفعال أُتِيَ بها لتفيد معنى في الجملة، فتركها دون الجملة رجوع عن المقصود، وأنه لا يجوز كما لا يجوز حذف ما أتى به لمعنى، ولكنه سمع في (ظننت، وحسبتُ، وخلت).[٥]

وقد رجَّح السنهوري المذهب الأول؛ مذهب الأخفش والجرمي، ونسبه ابن مالك لسيبويه ولابن طاهر، وابن خروف، والشلوبيين في منع حذف مفعولي (ظنَّ) وأخواتها اقتصاراً لغير دليل، ورجَّح القول بجواز حذفهما اختصاراً إذا دلَّ عليهما دليل؛ فقال: "ويجوز أن يُحذف المفعولان معاً باتفاقٍ إذا دلَّ عليهما دليل كقوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أي: تزعمونهم شركاء،... وفي حذفهما لغير دليل خلاف والصحيح منعه".[٦]

والمُلاحظ هنا أن السنهوري قد أشار لخلاف النحويين حول هذه القضية ورجح المذهب الأول مذهب الأخفش والجرمي، من غير تفصيل للمذاهب أو نسبتها لأصحابها.

وعليه فالراجح هو المذهب الثاني القائل بجواز حذف مفعولي (ظنَّ) وأخواتها اقتصاراً مطلقاً بدون قيود- وهذا ما لم يرجحه السنهوري- لأنه مؤيد بالسماع في كثير من آيات القرآن الكريم، وأمثال العرب، كقوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰ﴾، وأيضا ما ورد في قول العرب (من يسمع يخل)، كما أنه مذهب كثيرٍ من النحويين كابن السراج والسيرافي والزمخشري وابن يعيش وابن عصفور، إضافة إلى أن الفائدةَ حاصلةٌ

(١) أبوالعلا إدريس هو: إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي نحوي أديب مقرئ، سكن سبته، وكان مشكورًا في أدبه وفضله، تُوفي سنة ٦٤٧ هـ. يُنظر: (السيوطي، بغية الوعاة ج١، ص٤٣٦)، ورأيه في أبي حيان، التذييل والتكميل ج٦، ص١٣، وأبي حيان، ارتشاف الضرب ج٤، ص٢٠٩٧.

(٢) نُسب أبوالعلاء إدريس هذا المذهب لسيبويه في: أبي حيان، التذييل والتكميل ج٦، ص١٣.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب ج٤، ص٢٠٩٧.

(٤) ابن خروف الإشبيلي، شرح جُمل الزجاجي. ت: سلوى عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٨م. ج١، ص٣٦٦.

(٥) يُنظر: أبو حيان، التذييل والتكميل ج ٦، ص١٣.

(٦) السنهوري، أبو الحسن، شرح الأجرومية ج ١، ص ٣٣٣.

بالاقتصار على الفاعل فقط؛ لأنه إذا قيل (ظننتُ) فقد استفاد السامع أنه وقع منه ظن، وإذا قال (عملتُ) علم أنه قد وقع منه علم ما لم يعلم. ولضعف ما استدل به القائلون بمنع حذف مفعولي (ظنَّ) وأخواتها ولم يخلُ من الرد.

حكم تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود إلى المفعول:

اتفق النحويون على جواز تقديم المفعول المتضمن ضميراً يعود للفاعل نحو (ضرب غلامَه زيدٌ) ف (غلامَه) مفعول، وقد اشتمل على ضمير يعود على الفاعل (زيدٌ) فجوزوا ذلك وإن عاد الضمير على متأخر؛ لأن الفاعل وإن تأخر لفظاً فهو متقدم رتبةً.(١)، أما إذا اشتمل الفاعل على ضمير يرجع للمفعول فقد اختلف النحويون في حكم الفاعل من حيث تقديمه على المفعول أو تأخيره عنه على مذهبين:

المذهب الأول: مذهب الجمهور(٢)، فقد ذهبوا إلى وجوب تأخير الفاعل المشتمل على ضمير يرجع للمفعول نحو: (ضرب زيدًا غلامُه) ف (زيدًا) مفعول واجب التقديم، و(غلامُه) فاعل واجب التأخير؛ لأنه لو تقدم فقيل: (ضرب غلامُه زيدًا) لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وهذا لا يجوز، وما جاء ظاهرهُ تقدم الفاعل المشتمل على ضمير يرجع للمفعول فهو شاذ أو للضرورة.

وقد ارتضى هذا الرأي أغلب النحويين؛ كابن السراج (٣)، وابن يعيش(٤)، وابن عصفور(٥)، وابن الناظم(٦)، وابن هشام(٧)، وخالد الأزهري (٨)، والسيوطي (٩)، والأشموني.(١٠) وعلَّل ابن السراج لوجوب التقديم بقوله:" الحادي عشر: تقديم المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى، فلو قلت: (ضَرَبَ غُلاَمُه زيدًا) تريد: (ضرب زيدًا غلامه) لم يجز؛ لأنك قدمت المضمر على الظاهر في اللفظ والرتبة".(١١) وقال ابن يعيش:"ولو قلت: (ضرب غلامُه زيدًا) برفع (الغلام) مع أنه متصل بضمير المفعول لامتنع؛ لأن الضمير تقدم على الظاهر لفظًا ومعنىً، لأن الفاعل وقع أولاً وهي مرتبته، والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن يُنوي بها غيرها".(١٢)

---

(١) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ص ١٦٥.

(٢) يُنظر: ابن يعيش، شرح المُفصل ج١، ص ٧٦، وابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ص ١٦٥، وابن عقيل، المُساعد على تسهيل الفوائد، ت: محمد بركات. دار المدني، ط ٥، ١٩٨٤م.ج١، ص١١٢، وخالد الأزهري التصريح بمضمون التوضيح، ج١، ص ٤١٥، والهمع للسيوطي، ج١، ص٢٢١.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو ج ٢، ص ٢٣٨.

(٤) ابن يعيش، شرح المُفصل ج١، ص ٧٦.

(٥) ابن عصفور الإشبيلي، شرح جُمل الزجاجي ج١، ص ١٦٣.

(٦) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ص ١٦٥.

(٧) ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى: ومعه كتاب سبيل الهدى، ت: محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠١م. ص ١٨٥.

(٨) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج١، ص ٤١٦.

(٩) جلال الدين السيوطي، شرح ألفية ابن مالك (البهجة المرضية) مع حاشية (التحقيقات الوفية) ت: صالح أحمد الغرسي، دار السلام، ط ١، ٢٠٠٠م. ص ٢٠٨.

(١٠) الأشموني، أبو الحسن، منهج السالك لألفية ابن مالك، د ت. ج ١، ص ١٧٨.

(١١) ابن السراج، الأصول في النحو ج ٢، ص ٢٣٨.

(١٢) ابن يعيش، شرح المُفصل ج١، ص ٧٦.

المذهب الثاني: للأخفش[١]، وابن جني[٢]، من البصريين، وأبي عبد الله الطُوال من الكوفيين[٣] فقد ذهبوا إلى جواز تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود إلى المفعول نحو: (ضرب غَلامُهُ زيدًا). قال ابن جني:"من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: (ضرب غلامُه زيدًا) فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل لضمير المفعول وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنىً، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول: (ضرب زيدًا غلامُه) وعليه قوله تعالى: ﴿إِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [٤]، وأجمعوا على عدم جواز(ضرب غلامُه زيدًا)، لتقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى، وقالوا في قول النابغة:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَيَّ بنِ حَاتِمٍ * جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَد فَعَل[٥]

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنى، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: (جَزَى رَبُّهُ عَنِّيَّ عَدَيَّ بنِ حَاتِمٍ)، عائدة على (عدي) خلافًا على الجماعة".[٦]

ووضّح الأزهري مذهبَ المجيزين بقوله:" لا يجيز أكثر النحويين نحو: (زان نورُه الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر، وأجازه الأخفش وابن جني من البصريين، وأبو عبد الله الطُوال من الكوفيين، وابن مالك في التسهيل في باب الضمير".[٧]

واختاره ابن مالك، فقال:"ومنع أكثر النحويين تقديم المرفوع الملابس ضميرًا عائدًا على المنصوب نحو: (ضرب غلامُه زيدًا)، والصحيح جوازه، لوروده في كلام العرب".[٨] واستدل أصحاب هذا المذهب بالسماع على وروده مقدمًا في كلام العرب شعراً ونثراً. فمن وروده قول الشاعر:

---

(١) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ج١، ص ١٦٣. والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج١، ص ٤١٦.

(٢) يُنظر: ابن جني، الخصائص ج ١، ص ٢٩٣. وابن يعيش شرح المُفصل ج١، ص ٧٦. والرضي، شرح كافية ابن الحاجب ج١، ص ١٦٣، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج١، ص ٤١٦.

(٣) يُنظر: ابن العقيل، المُساعد على تسهيل الفوائد ج١، ص ١١٣. والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج١، ص ٤١٦. والسيوطي، الهمع ج١، ص٢٢١ . والأشموني، منهج السالك لألفية ابن مالك ج ١، ص ١٧٨.

(٤) من الآيــة (١٢٤) البقــرة.

(٥) البيت من الطويل وهو للنابغة في ديوانه، ص ٨٢ برواية: (جزى الله عبسًا في المواطن كلها)، وفي خزانة الأدب للبغدادي ج١، ص ٢٧٨، ومنسوب لأبي الأسود الدؤلي في تخليص الشواهد، لابن هشام ص ٤٨٩، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ج١، ص ٧٦، وشرح الكافية للرضي ج١، ص ١٦٤، والهمع للسيوطي ج١، ص٢٢١، وشرح الأشموني لألفية بن مالك ج١، ص١٧٨. والشاهد: في (جزى ربه عدي)، حيث تقدم الفاعل (ربه) وفيه ضمير يعود إلى المفعول وهو (عدي)، وقد منع ذلك الجمهور وخرجوه على الضرورة.

(٦) ابن جني، الخصائص ج ١، ص ٢٩٣.

(٧) خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج ١، ص ٤١٥.

(٨) ابن مالك، شرح التسهيل ج٢، ص ٦٦.

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الْدَّهرَ وَاحِد * مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الْدَّهْرَ بَاقِيًا[١]

فكلمة (مجدُهُ) فاعل وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى المفعول وهو (الدهر).

وقول الآخر:

كَسَا حِلمُهُ ذا الحِلمِ أثوابَ سُؤدَدٍ * ورَقَّى نَدَاهُ ذا النَّدَى فِي ذُرَى المَجدِ[٢]

ف (حِلمُه) و(نداهُ) فاعلان وقد اشتملا على ضمير يرجع إلى المفعول وهو قوله: (ذا الحلم) في الشطر الأول، وقوله: (ذا الندى) في الشطر الثاني.

ومن وروده في النثر قولهم: (ضربوني وضربتُ قومَك) بإعمال الثاني فقد حكاه سيبويه[٣] وأجازه البصريون، وأيضاً قولهم: (ضربته زيدًا) بإبدال (زيد) من الهاء، وكلاهما فيه ما في (ضرب غُلامُه زيدًا) من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة. [٤] واستدلوا بالقياس فقالوا: كثر تقدم المفعول على الفاعل حتى صار كأنه مقدم رتبةً، فجاز أن يعود الضمير من الفاعل للمفعول، وإن كان الفاعل مقدمًا والمفعول مؤخرًا، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول المقدم على الفاعل المؤخر نحو: (ضرب غلامَه زيدٌ).[٥]

وما استدل به أصحاب هذا المذهب من الشعر مردود من وجهين؛ الأول: أن الهاء في الفاعل عائدة للمصدر.[٦] والثاني: أن الضمير عائد على المفعول بعده، على سبيل الضرورة، ولا يجوز مثله في سعة الكلام.[٧] وما استدلوا به مما حكاه سيبويه من النثر نحو قولهم: (ضربوني وضربتُ قومَك)، فمردود بأنه خارج عن القياس في مسائل استُثنِيتْ بتأخر مفسر الضمير فيها، وما كان خارجًا عن القياس لا يُقاس عليه ولا يُشبّه به. وأما قولهم بجواز (ضربته زيدًا) بإبدال (زيد) من الهاء فمردود بأنه لا إجماع فيها، فقد ذهب الأخفش لجوازه، وذهب غيره لعدم جوازه.[٨]

---

(١) البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت في شرح ديوانه للبرقوقي، ص٣٩٨ ، وابن مالك، شرح التسهيل ج٢، ص ٦٧، وابن مالك، شرح الكافية الشافية. ت: عبد المنعم هريدي. دار المأمون، ١٩٨١م. ج١، ص٢٦١، وابن الناظم، شرح الألفية، ص ١٦٦، والعيني، المقاصد النحوية ج٢، ص٩٥٧، وبلا نسبة في ابن عقيل، شرح الألفية ج ٢، ص١٠٨، والأشموني، شرح الألفية ج١، ص ١٧٨، وقد ورد البيت في ديوان حسان بن ثابت برواية: وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الْدَّهرَ وَاحِد * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما، والشاهد في: (أبقى مجده الدهر مطعما) حيث قدم الفاعل وهو (مجده) وقد اشتمل على ضمير يرجع للمفعول وهو (الدهر).

(٢) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في ابن مالك شرح التسهيل لابن مالك ج٢، ص ٦٧، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ج١، ص ٢٦٢، وابن الناظم، شرح الألفية، ص ١٦٦، وابن هشام، تخليص الشواهد ص٤٩٠، والسيوطي، همع الهوامع ج١، ص ٢٢٢، والشاهد في (كسا حلمه ذا الحلم)، (ورقى نداه ذا الندى) حيث قدم الفاعل (حلمه)، (ونداه) على المفعول (ذا الحلم)، (وذا الندى) مع اشتماله على ضمير يعود إلى المفعول.

(٣) سيبويه، الكتاب ج١، ص ٧٩.

(٤) أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل. ج٢، ص ٢٦١.

(٥) ابن يعيش، شرح المُفصل ج١، ص ٧٦. وأبو حيان، التذييل والتكميل ج٢، ص ٢٦٥.

(٦) يُنظر: ابن يعيش، شرح المُفصل ج١، ص ٧٧. والرضي، شرح كافية ابن الحاجب ج١، ص ١٦٤.

(٧) ابن يعيش، شرح المُفصل ج١، ص ٧٦. وابن القواس، شرح ألفية بن معط ج١، ص ٤٩١.

(٨) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل ج٢، ص ٢٦٦.

وقال خالد الأزهري:" وأما الإعمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما على خلاف الأصل؛ إذ الأصل والشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره، فمتى جاء ما يخالفه، فلا يُعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه".(١)

وقد رجَّح السنهوري مذهب الجمهور ومن تبعهم في القول بوجوب تأخير الفاعل المشتمل على ضمير المفعول، وعدم جواز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إلا في الشعر، فقال:"وإذا اتصل الفاعل بضمير المفعول وجب تقديمه؛ لئلا يؤدي تأخيره لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وقد اختُلف في عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة على أقوال:أحدها: جوازه مطلقاً، والثاني: منعه مطلقاً، والثالث: منعه في النثر، وجوازه في الشعر. والثالث هو المشهور، فلا يجوز: (زان نورُهُ الشجر) إلا شذوذاً، ويجوز نحو: جَزَى رَبُّهُ عَنيِّ عَدَيَّ بِنْ حَاتِمٍ * ...(٢) ، وأما إذا اتصل المفعول بضمير الفاعل نحو: (خاف ربَّهُ عمرُ) فتقديمه وتأخيره جائز".(٣)

وقد عرض السنهوري اختلاف النحويين في عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، دون نسبة المذاهب لأصحابها، ورجَّح مذهب الجمهور بوجوب تأخير الفاعل المشتمل على ضمير المفعول، وعدم جواز التقديم في حال الاختيار وسعة الكلام، وجواز عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة في الشعر فقط.

وما ذهب إليه الجمهور ورجَّحه السنهوري من وجوب تأخير الفاعل المُشتمل على ضمير المفعول؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وعدم جواز تقديمه إلا في ضرورة الشعر هو الصواب؛ لأن تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود للمفعول يلزم معه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً وهذا لا يجوز لمخالفته القاعدة النحوية؛ بخلاف تقديم المفعول المُشتمل على ضمير يرجع للفاعل؛ لأنه وإن كان فيه عود الضمير على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم في الرتبة، ولذا فلا يجوز قياس تقديم الفاعل عليه هنا. كما أن أدلة المجيزين للتقديم في تلك الحالة وُصفت بالضعف، وردَّها النحويون، فهي مقصورة على حالة الضرورة، فلا يُقاس عليها.

الخلاف في إعراب ضمير الفصل:

ضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، بشرط أن يكون الأول معرفة، وأما الثاني فمعرفة، أو كالمعرفة، في إنه لا يقبل (أل) نحو (زيد هو

(١) الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج ١، ص ٤١٦.
(٢) سبق تخريج البيت والتعليق عليه.
(٣) السنهوري، شرح الأجرومية في علم العربية. ج ١، ص٢٣٩-٢٤٠.

المنطلق) وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[١] ".[٢]

ويُسمّى هذا الضمير فصلاً عند البصريين؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر، وقيل يفصل به بين المبتدأ والخبر[٣] ، وقيل: إنما سمى فصلا؛ لأنه يجمع أنواعا من التبيين، فيؤكد الخبر للمخبر عنه، ويفصل الخبر من الصفة، فيعين ما بعده للإخبار لا للوصف، ويعلم أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة. [٤] ، قال ابن هشام معلّلاً:" ولهذا سُمي فصلًا لأنه فصل بين الخبر والتابع، وعمادا؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام وأكثر النحويين يقتصر على هذه الفائدة".[٥]

ويُسمى عند الكوفيِّين عماداً؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة، وذلك أن الثاني ليس بتابع للأول؛ لأن المبتدأ كان يضعف بدون ذلك الضمير من أن يجر المعرف إلى نفسه لأن يقع خبرا له، فإذا دخل ذلك الضمير بينهما يعتمد المبتدأ عليه ويتقوى به، فيجر ذلك المعرف ويجعله خبرا لنفسه. [٦]ويسمونه أيضاً دعامةً؛ كأنه يدعم به الكلام أي: يقوى ويثبت ويؤكد. [٧] ويُسمى عند المدنيين صفة ويعنون به التأكيد[٨]، وأطلق عليه سيبويه مصطلح (صفة).[٩]

ويمكن القول: بأن الخلاف في تسمية هذا الضمير خلافٌ لفظي؛ لأن جميع المسميات تدور حول معنى واحد وهو أن الاسم الذي بعد الضمير هو خبر للذي قبله وليس من تمامه، بل هو خبره، ومآل المعنيين إلى شيء واحد، فهو فصل لفصله الخبر عن النعت، وهو عماد لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط. [١٠]

واشترط النحويون في ضمير الفصل عدة شروط، لكنهم اتفقوا على بعض شروطه، واختلفوا في بعضها الآخر؛ لأن بعض هذه الشروط يتّصل بالضّمير نفسه، وبعضها يتّصل بما يسبقه أو يليه من المفردات والتراكيب، ومن هذه الشروط: [١١]

---

(١) الآية (٢٠) المزمل.

(٢) يُنظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ج١، ص٤٧.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج١/ص٣٩٩. والأنباري، الإنصاف في مسائل الحلاف، ج٢، ص٧٠٦..

(٤) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ج١، ص٤٦٩.

(٥) ابن هشام، مغني اللبيب ج٢، ص٤٩٦.

(٦) الفـــراء، معانى القرآن ج١، ص ٢٤٨، ٤٠٩.

(٧) يُنظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ج١، ص٩٨، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ج٢، ص ٩٥١، والسيوطي، همع الهوامع ج١، ص٢٣٦.

(٨) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢، ص٣٢٩. والرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج٢، ص٤٥٥.

(٩) يُنظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٨٩.

(١٠) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ج٣، ص٣٠٢.

(١١) يُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج٣، ص٥٩، وابن مالك، شرح التسهيل ج١، ص١٦٤، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ج٢، ص ٩٥٢، والسيوطي، همع الهوامع ج١، ص٢٣٨.

١- أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، مطابقاً ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتكلُّم والخطاب والغيبة.

٢- أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف.

٣- أن يكون معرفة، ويقع بين معرفتين أو ما يقارب المعرفة.

٤- أن يقع بعد مبتدأ في الحال أو في الأصل، كقوله تعالي:﴿ كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾(١)، وقوله تعالي:﴿ إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَداً﴾.(٢)

وضمير الفصل كان محل خلاف بين النحويين، ويدور الخلاف حول محل ضمير الفصل من الإعراب، فمنهم من ذهب إلى أن له موضعاً من الإعراب، ومنهم من ذهب إلى أنه لا محل له من الإعراب، وهذا الخلاف يتمثل فيما يأتي:

أولاً: ذهب البصريون(٣) إلى أنه لا موضع له من الإعراب. يقول سيبويه موضّحاً رأيه في حكم ضمير الفصل: "واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبت زيدا هو خيرا منك، وكان عبدا لله هو الظريف، وقال الله عز وجل:﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ﴾(٤)".(٥) وقد استدلوا على أنه لا موضع له من الإعراب بدخول اللام عليه في خبر (كان) في نحو: (إن كنا لنحن الذاهبين).(٦)

ومع اتفاق البصريين وعلى رأسهم سيبويه على محل ضمير الفَصْل وأنه لا موضع له من الإعراب، لكنهم اختلفوا في نوعه، بين الحرفية والاسمية.

١- ذهب الخليل وسيبويه(٧) وطائفة من النحويين(٨) إلى أنه: أنه ضمير باق على اسميته فهو اسم مُلْغَى، لا محل له، بمنزلة(ما) إذا أُلغيَت في نحو(إنَّما)، يقول الخليل:" والله إنَّه لعظيمٌ؛ لأن إلغاء الاسم ليس بِسَهْل، كإلغاءِ الحرف".(٩)

---

(١) من الآيــة (١١٧) المائدة.

(٢) من الآيــة (٣٩) الكهف.

(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج٢، ص٣٩٠، وابن السراج، الأصول فى النحو ج٢، ١٢٥ ، والأنباري، الإنصاف ج٢، ٧٠٦ والعكبري، اللباب في علل البناء ج١، ص ٤٩٦، وابن مالك، شرح التسهيل ج١، ص ١٦٥، والرضى، شرح الكافية ج٣، ص ٢١٠.

(٤) من الآية (٦) سبأ.

(٥) سيبويه، الكتاب ج٢، ص ٣٩٠، ويُنظر: ابن يعيش، شرح المفصل ج٣، ص ٦٠.

(٦) يُنظر: العكبري، اللباب ج١ص ٤٩٦.

(٧) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج٢، ص ٣٩٧.

(٨) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ج٢، ص ١٦٢، وابن مالك، شرح التسهيل ج١، ص١٦٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ج٢، ص ٩٥٢، وأبو حيان، التذييل والتكميل ج٢، ص ٢٨٦، وناظر الجيش، تمهيد القواعد، ت: علي فاخر وآخرون، دار السلام، ٢٠٠٧م.ج١، ص ٥٧٠، والسيوطي، الهمع ج١، ص ٢٣٦.

(٩) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٩٧.

وذكر ابن عصفور مذهب الخليل، فقال: "وزعم الخليل أنها أسماءٌ لا تَنتَقل عن الاسمية ولا موضع له من الإعراب".(١)

٢- ذهب أكثر النحويين إلى أن ضمائر الفصل حروف، وأنها تخلصت للحرفية كما تخلصت الكاف التي في (ضربك) للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو (ذلك).(٢) وصحَّح ابن عصفور مذهب الأكثرين القائلين بحرفية ضمير الفصل، واستدل على ذلك بأنها لا موضع لها من الإعراب، ولو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب. (٣)

ثانياً: ذهب الكوفيون(٤) إلى أن ضمير الفصل اسمٌ، وله موضع من الإعراب، ثم اختلفوا في موضعه. فذهب الكسائى(٥) إلى أن موضع العماد كموضع الفعل أي الخبر، محله محل ما بعده، وذهب الفراء(٦) إلى أن موضعه كموضع الاسم، محله محل ما قبله. فمثلا قولنا: (زيد هو القائم) ف(هو) في موضع رفع على مذهبهما؛ لأن ما قبله مرفوع وما بعده مرفوع . فموضعه عند الفراء كموضع الخبر، فإذا قيل: زيدٌ هو القائمُ، فهو في موضع رفع على قول الكسائي والفراء. وإذا قيل: ظننتُ زيداً هو القائمُ، فهو في موضع نصب على قولهما، وإذا قيل: كان زيدٌ هو القائم، فمحله عند الكسائي نصب، وعند الفراء رفع.

ومما سبق يمكن القول: بأن ضمير الفصل الأولى في إعرابه، أنه لا موضع له من الإعراب كما ذهب البصريون؛ لأن الغرض به الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يجأ به إلا لمعنى فى غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب.

وقد أشار السنهوري لاختلاف النحويين في إعراب ضمير الفصل، بدون نسبة الآراء لأصحابها، ورجَّح رأي البصريين في أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، وصحَّح مذهب الخليل وسيبويه بأنه باقٍ على اسميته تشبيها له ب (ما)، إذا أُلغِيَت في نحو (إنَّما)، وهو بذلك موافق لمذهب الكوفيين أيضاً؛ في قولهم ببقاء ضمير الفصل على اسميته إلا أنهم جعلوا له موضعاً من الإعراب، على عكس ما ذهب إليه البصريون. فقال:" واختلفوا في ضمير الفصل: أحرف هو أم اسم؟ والصحيح الثاني، وعليه اختلف:

---

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجى ج٢، ص ١٦٥.

(٢) يُنظر: أبو حيان، التذييل والتكميل ج٢، ص ٢٨٦، والسيوطي، همع الهمع ج١، ص٢٣٦.

(٣) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج٢، ص١٦٢.

(٤) يُنظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٧٠٦، والعكبري، اللباب في علل البناء ج١، ص ٤٩٦ ، وابن هشام، مغني اللبيب ج٢، ص٥٧١.

(٥) يُنظر: العكبري، اللباب في علل البناء ج١، ص٤٩٦، وأبو حيان، التذييل والتكميل ج٢، ص ٣٠٠، وناظر الجيش، تمهيد القواعد ج١، ص٥٧١.

(٦) تُنظر: المراجع السابقة نفسها.

أله محل أم لا؟ والصحيح الثاني أيضاً؛ إذ لو كان له محل لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده لكنه لم يطابق، وقال الكسائي: هو مطابق لما بعده فمحله الرفع في (زيدٌ هو القائم) والنصب في:(كان زيد هو القائم)".[١]

وعليه فترجيح السنهوري مذهب البصريين ومن تبعهم ترجيح صواب؛ لأن ضمير الفصل لا يتَغيَّر بتغَيُّر ما قبله. وأيضاً؛ لأن الغرض من ضمير الفصل هو الإعلام من أول وهلة بكون الخبر خبراً لا صفةً.

الخلاف في عامل الجر في المُضاف إليه:

الإضافة لغة: مطلق الإسناد. واصطلاحًا: نسبة بين اسمين تقيدية تُوجب لثانيهما الجر أبدًا. [٢] وقد اختلف النحويون في عامل الجر في المضاف إليه على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب سيبويه[٣] والجمهور[٤]، فقد ذهبوا إلى أن العامل في المضاف إليه الجر هو المضاف قبله. يقول سيبويه عن العامل في المضاف إليه: "اعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا".[٥] وقد صحَّح ابن عقيل مذهب سيبويه والجمهور، فقال: "واختُلِف في الجار للمضاف إليه، فقيل: هو مجرور بحرف مقدر وهو (اللام) أو (من) أو (في)، وقيل: هو مجرور بالمضاف وهو الصحيح من هذه الأقوال".[٦] وأيَّد هذا المذهب ابن عصفور[٧] وابن مالك[٨] والرضي[٩] وأبو حيان[١٠] وابن هشام[١١] وناظر الجيش[١٢] والأزهري.[١٣] يقول الأزهري:" ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقًا لسيبويه، وهو الأصح؛ لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله". [١٤]، وقد استدل أصحاب هذا المذهب بأدلة منها: أن المُضاف قد يكون ضميرًا نحو: (درهمك، وكتابي) ونحو ذلك، والضمائر لا تتصل إلا بالعامل فيها.[١٥] كما أن حرف الجر شريعة منسوخة

(١) السنهوري، شرح الأجرومية ج١، ص٣٩٥.
(٢) يُنظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ج٤، ص ١٧٩٩.
(٣) يُنظر: سيبويه، الكتاب ج١، ص ٤١٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ج٤، ص ١٧٩٩.
(٤) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني . ت: طه عبد الرحمن، المكتبة التوفيقية، ج٢، ص ٣٥٧.
(٥) سيبويه، الكتاب ج١، ص ٤١٩.
(٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الألفية ج٣، ص ٤٣.
(٧) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ج٢، ص ٧٥.
(٨) يُنظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد ص ٤٦.
(٩) يُنظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ج١، ص ٦٦.
(١٠) يُنظر: أبو حيان، التذييل والتكميل ج١٢، ص ٦.
(١١) يُنظر: ابن هشام، أوضح المسالك ج٣، ص ٨٤.
(١٢) ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ج٧، ص ٣١٦١.
(١٣) يُنظر: الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح ج١، ص ٦٧٤.
(١٤) المرجع السابق نفسه.
(١٥) يُنظر: أبو حيان، التذييل والتكميل ج١٢، ص ٦، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد ج٢، ص ٣٣٠.

والمُضاف مفيد معناه، ولو قُدر لكان (غلام زيد) نكرة، ك(غلامٍ لزيدٍ)، فكون الثاني مُضافًا إليه حاصل بالأول، فهو الجار بنفسه.(١)

وقد اعترض بعض النحويين هذا المذهب؛ بأن القياس ألاَّ يعمل الاسم الجر؛ لأن ما يعمل من الأسماء إنما يعمل لشبه الفعل، والفعل لا حظَّ له في عمل الجر؛ وإنما يعمل رفعًا ونصبًا. وأجيب: بأن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض، فناب الاسم المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله، وخفض المضاف إليه.(٢)

المذهب الثاني: للزجاجي(٣)؛ يرى أن العامل في المضاف إليه هو معنى اللام. وقد وضَّح أبوحيان ذلك بقوله:"وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن العامل في المضاف إليه معنى اللام".(٤) واستدل الزجاج لمذهبه: بأن الاسم لا يعمل الخفض.(٥) كما أنه قد ثبت عمل الحرف للجر، فَجَعْلُ الحرف عاملاً ليكون ذلك بابًا واحدًا أولى من جعله مختلفاً. وأن معنى قولك: (غلامُ زيدٍ) غلامٌ لزيدٍ، فوجب أن تكون اللام عاملة؛ لأن معنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف.(٦) وقد ردَّ هذا المذهب ابن الحاجب فقال:"وهذا لا يقوى؛ لأن إضمار الحرف ضعيف بعيد؛ ولأن المعنى غير مستقيم، إذا معنى قولك: (غلام زيدٍ) ليس (كغلامٍ لزيدٍ)، إذ أحدهما معرفة والآخر نكرة".(٧) وأبطله ابن عصفور قائلاً:"وفي الاسم المضاف إليه إذا حذف حرف الجر خلاف بم انخفض، فمنهم من زعم أنه مخفوض بذلك الحرف المحذوف المقدر، وذلك باطل؛ لأن ذلك يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة أو نادر كلامٍ".(٨)

المذهب الثالث: للأخفش(٩) والسهيلي(١٠) وأبي حيان(١١) من أن عامل الجر في المضاف إليه هو الإضافة. يقول أبوحيان:"والإضافة... هي الجارة لا اللام المضمرة خلافًا

(١) يُنظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ج١، ص ٦٧.
(٢) أبو حيان، التذييل والتكميل ج١٢، ص ٦، وناظر الجيش، تمهيد القواعد ج٧، ص ٣١٦.
(٣) يُنظر: أبو حيان، التذييل والتكميل ج١٢، ص ٦، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ج٤، ص ١٦٩٩.
(٤) يُنظر: أبو حيان، التذييل والتكميل ج١٢، ص ٧.
(٥) يُنظر: أبو حيان، التذييل والتكميل ج١٢، ص ٦، والسيوطي، همع الهوامع ج٢، ص ٤١٢.
(٦) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل. ت: موسى العليلي. طبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م. ج١، ص٤٠١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ج١، ص ٦٦.
(٧) يُنظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ج١، ص ٤٠١..
(٨) يُنظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ج٢، ص ٧٥.
(٩) يُنظر: السيوطي، همع الهوامع ج٢، ص ٤١٢.
(١٠) السهيلي، أبو القاسم، أمالي السهيلي. ت: إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ١، ١٩٨٤م، ص ٢٠. والشاطبي، أبو اسحاق، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. ت: عبد الرحمن العثيمين وآخرون، مطبوعات جامعة أم القرى، ٢٠٠٧م.. ج٤، ص ١٢.
(١١) أبو حيان الأندلسي، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بغداد، ط١، ١٩٨٥م، ص١١٧.

لبعضهم؛ لأن حرف الجر لا يضمر مع بقاء عمله إلا شاذًا، فإذن الجار في الإضافة معنوي لا لفظي".[١]

وردَّه ابن الحاجب فقال:"وأما من قال: العامل المعنى فوجهه أنه قد بطل أن يكون الحرف عاملًا ولا وجه لعمل الاسم؛ لأنه على خلاف القياس وليس بجيد؛ لأن المعنى في العمل إنما يصار إليه عند عدم عامل اللفظ، ولم يعدم ههنا، وعمل المعنى أبعد عن القياس من عمل الاسم".[٢]

المذهب الرابع: لابن الباذش[٣]؛ فذهب إلى أن المضاف إليه مجرور بحرف جر مقدر ناب عنه المُضاف. وقد ارتضى هذا ابن يعيش، فقال:"وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو (اللام) أو (من) فحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه، وصيرورته عوضًا عنه في اللفظ وليس في العمل".[٤]

وقد ذكر السنهوري هذا الخلاف، ورجَّح مذهب سيبويه والجمهور، فقال:" وأما المضاف إليه فلا يكون إلا مجروراً واختُلف في جاره فقيل: الإضافة وهو ظاهر كلام طائفة من النحاة كالحريري ... وقال الزجاج: الجار له معنى اللام الملاحظة، ولو قال معنى الحرف؛ لكان أحسن... إلا أن يرى الإضافة ليست على معنى اللام، والصحيح مذهب سيبويه... لاتصال الضمير به ولا يتصل إلا بعامله".[٥] وعليه فقد رجح السنهوري مذهب سيبويه والجمهور وهو الصواب؛ فقد أيده أغلب النحويين. بالإضافة إلى قلة الاعتراضات التي وُجهت إليه. كما أن القياس يؤيده؛ ذلك أن المُضاف قد تتصل به الضمائر، والضمائر لا تتصل إلا بعاملها.

---

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ج١، ص ٤٠١.

(٣) ابن الباذش هو: أحمد بن علي بن خلف الأنصاري، يكنى أبا جعفر، ويُعرف بـ (ابن الباذش)، ومن تصانيفه (الإقناع) في القراءات ولد في ٤٩١هـ ، وتُوفى في ٥٤٠هـ. يُنظر: الفيروزآبادى، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. دار سعد الدين للطباعة ط ١، ٢٠٠٠م. ص ٧٩.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل ج٢، ص ١١٧.

(٥) السنهوري، شرح الآجرومية ج ٢، ص ٧٠٠.

الخاتمة والنتائج:

وفي الختام لابدَّ لي أن أُشير إلى ما تم التوصل إليه من نتائج، وهي كالآتي:

- شرح التسهيل للسنهوري من أكبر شروح الآجرومية، فقد تعددت شروحها؛ لأهميتها في علم النحو، وكان شرح السنهوري أكبرها وأكثرها شمولاً.
- تميز شرح الآجرومية للسنهوري بغزارة مادته، وإحاطته بمعظم أبواب النحو، وكثرة وتنوع شواهده، كما تميز بإحاطته بمعظم آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين.
- خالف السنهوري ابن آجروم في مذهبه النحوي، فابن آجروم كوفي المذهب، بينما غلبت على السنهوري النزعة البصرية. فقد كان كثير الموافقة لابن مالك.
- حافظ السنهوري على نص الآجرومية، وفصله عن الشرح في الأجزاء الأولى من شرحه، حتى بداية باب علامات الإعراب، وبعد ذلك كان يكتفى بالإشارة للباب.
- تميز السنهوري بالدقة والموضوعية في عرض الآراء النحوية، فقد استخدم لهذا الغرض مفردات معينة من نحو (غالباً، جوازاً، نادراً، شاذاً، عند الأكثرين).
- اعتنى السنهوري في شرحه بالسماع والقياس، فاعتمد عليهما في ترجيحاته؛ يبدو ذلك من كثرة ما استشهد به من القرآن وقراءاته، والحديث النبوي، وكلام العرب شعرًا ونثرًا. كما اعتمد الإجماع في القضايا التي أجمع عليها النحاة.
- اتسم منهج السنهوري في الترجيح بالموضوعية؛ فقد تحرر من التعليلات السطحية والضعيفة والمُتكلّفة، فلا يرجح إلا في ضوء أدلة معتبرة، كما تحرر من الانتماءات النحوية، فلم يخالف أو يرجح متابعة، ولا تقليداً، ولا تحاملاً وإنما عن قناعات خاصة وبأدلة قوية.
- التزم السنهوري بالمنهج القياسي في الترجيح بالأدلة المبنية على السماع والقياس والإجماع واستصحاب الأصل، ومع ذلك كان يميل للبصريين؛ فهو بصري النزعة.
- تعددت صيغ الترجيح عند السنهوري، وأكثرها شيوعاً لفظ (الصحيح) فقد استخدمه لترجيح رأي البصريين في (الاختلاف في بناء فعل الأمر)، وفي (حكم عود الضمير على متأخر)، وفي (ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية)، ولترجيح رأي الجمهور في (تعدد الخبر لمبتدأ واحد). وفي ترجيح رأي سيبويه في (ناصب الاستثناء).
- رجَّح السنهوري رأي البصريين في القول بعدم جواز العطف على محل اسم (إنَّ) بالرفع قبل تمام الخبر، ووافقهم في القول بأن ضمير الفصل اسم لا محل له من

الإعراب بمنزلة (ما) إذا أُلغيَت في نحو(إنَّما). وخالف من قال بجواز حذف مفعولي (ظنَّ) وأخواتها (أفعال اليقين والرجحان)؛ اقتصاراً: بدون قيود.

- رجَّح السنهوري رأي البصريين ومن تبعهم من النحويين في القول ببناء الفعل الأمر؛ لصحة ما استدلوا به، وقوة ما ردوا به رأي الكوفيين.
- رجَّح السنهوري رأي الجمهور ومن تبعهم، في القول بجواز تعدد الخبر؛ لورود السماع بذلك، وقياساً على الصفات، فكما تتعدد الصفات لموصوف واحد تتعدد الأخبار لمبتدأ واحد، وخالفهم في تقييد الجواز بتعدد الخبر من غير اقترانه بعاطف.
- رجَّح السنهوري رأي سيبويه ومن تبعه، في القول بجواز الإعمال والإهمال في (ليْتَ) فقط من أخوات (إنَّ) عند اتصالها ب (ما) الزائدة، دون باقي أخواتها.
- رجَّح السنهوري رأي الجمهور في القول بوجوب تأخير الفاعل المشتمل على ضمير المفعول؛ لعدم جواز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وجوازه في الشعر فقط دون سعة الكلام.
- رجَّح السنهوري رأي سيبويه والجمهور في أن عامل الجر في المُضاف إليه هو المُضاف؛ لكثرة مؤيديه من النحويين؛ وقلة الاعتراضات التي وُجهت إليه، كما أن القياس يؤيده أيضاً.

فهرس المصادر والمراجع

- إبراهيم خورشيد، أحمد الشنتناوي، عبد الحميد يونس، دائرة المعارف الإسلامية. دار الشعب للنشر، القاهرة، ط ١، د ت.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، التصريح بمضمون التوضيح. ت: عبد الفتاح بحيري. الزهراء للإعلام، ط ١، ١٩٩٧م.
- الأشموني، أبو الحسن، شرح ألفية ابن مالك (منهج السالك لألفية ابن مالك)، ومعه: واضح المسالك، ت: محي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية، ط ٣، د ت.
- الأصفهاني أبو الحسن، شرح اللمع. ت: إبراهيم أبوعباءة، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، إدارة الثقافة والنشر، ١٩٩٠م.
- الأعلم الشنتمري، يوسف بن عيسى الأندلسي، النكت فى تفسير الكتاب لسيبويه. ت: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط ١. ١٩٩٩م.
- الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد، في أصول النحو. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد، أسرار العربية. ت: حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٧م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو. ت: سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ط١ ١٩٥٧م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ومعه: الانتصاف من الإنصاف. ت: محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٩٩٣م.
- ابن إياس، زين العابدين محمد بن أحمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور. ت: محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، ط. ١٩٨٢م.
- الباباني، إسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين وأسماء المؤلفين. دار الفكر، ط ١٩٨٢م.
- البرقوقي، عبد الرحمن، شرح ديوان حسان بن ثابت. المكتبة التجارية، القاهرة، ط ١، ١٩٢٩م.
- البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ت: شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، ط ١، ١٩٨٧م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ت: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط.(٣)،١٩٨٩م.
- بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، ط١ ،١٩٩٩م.

- الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، ت: باسل عيون السود، ط ٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٩.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص. ت: محمد علي النجار، الهيئة العامة للثقافة، القاهرة، ط ١٩٥٢م.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، الإيضاح في شرح المفصل. ت: موسى العليلي. طبعة وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م.
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. دار إحياء التراث، د ط، ١٩٩٩م.
- الحافظ بن كثير، أبو الفداء إسماعيل، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، ط ٨، ١٩٩٠م.
- الحديثي، خديجة عبد الرزاق، دراسات في كتاب سيبويه. وكالة المطبوعات. الكويت. ط ١٩٧٤م.
- أبوحيان، محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسانِ العرب. ت: رجب عُثمان محمد، ورمضان عبد التوَاب. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل. ت: حسن هنداوي. دار القلم، ط ١ ،١٩٩٧م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بغداد، ط١، ١٩٨٥م.
- ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي، شرح جُمل الزجاجي. ت: سلوى عرب، مطبوعات جامعة أم القرى، ١٩٩٨م
- الخطيب البغدادي، أبو بكر بن علي، تاريخ بغداد. دار الكتب العلمية' بيروت، د ت، ط ٧.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ت: مهدى المخزومى، وإبراهيم السامرائى. دار الرشيد للطبع والنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
- الداني، أبو عمرو عثمان، التيسير في القراءات السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٤م.
- الدراويش، محمود أحمد أبوكتة، المدخل إلى علم النحو وقواعد العربية. مؤسسة زهران، عمان، الأردن، ١٩٩٠م.
- الرضي، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب. ت: يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود، الرياض، ط ١، ١٩٩٦م.

– الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره. دار الشروق، عمان، ط ١٩٩٧م.
– الزركلي، خير الدين بن فارس. الأعلام: دار العلم للملايين، بيروت، ط ٥، ١٩٨٠م.
– الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، ت: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط ١ ١٩٨٨م.
– الزجاجي، أبو القاسم، الجمل في النحو. ت: علي توفيق الحمد، موسسة الرسالة، ط ١، ١٩٨٤م.
– الزمخشري، جار الله أبو القاسم، المُفصل في علم العربية:. دار الجيل، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٣م.
– زهير بن أبي سُلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، ت: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.
– السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان– الأردن، ٢٠٠٠م.
– السخاوي، شمس الدين، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٩١م.
– ابن السراج، أبو بكر محمد بن السِّري، الأُصول في النحو. ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣ ، ١٩٨٨م.
– السنهوري، أبو الحسن علي بن عبد الله، شرح الآجرومية الصغير. مخطوط بدار الكتب المصلرية، (١٠١٨ نحو): ١٧٢٩.
– السنهوري، أبو الحسن علي بن عبد الله، شرح الآجرومية في علم العربية. ت: محمد خليل شرف، دار السلام للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٦م.
– السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، أمالي السهيلي. ت: إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ١، ١٩٨٤م.
– سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، الكتاب. ت: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٥م.
– ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم ت: عبد الحميد هنداوي، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.
– السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، ت: حسن مهدلي، سيد علي دار الكتب العلمية، ط ١، ٢٠٠٨م.
– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أُصول النحو. ت: حمدي عبد الفتاح خليل. ط ٢، ٢٠٠١م.
– السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. ت: أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر، ط ٢، ١٩٧٩م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، شرح ألفية ابن مالك (البهجة المرضية) مع حاشية (التحقيقات الوفية) ت: صالح أحمد الغرسي، دار السلام، ط ١، ٢٠٠٠م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ت:عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.
- الشاطبي، أبو اسحاق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. ت: عبد الرحمن العثيمين وآخرون، مطبوعات جامعة أم القرى، ٢٠٠٧م.
- ابن الشجري، علي بن محمد، الأمالي، ت: محمود محمد، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٩٩٢م.
- الشلوبين، أبو علي عمر، التوطئة، ت: يوسف المطوع، جامعة الكويت، ط ١، ١٩٨١م.
- شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام، المدارس النحوية. ط ٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: طه عبدالرحمن، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د ت.
- الطنطاوي، محمد السيد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٩١م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، شرح جُمل الزجاجي. ت: صاحب أبو جناح. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، المُقرب، ت: عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط.(٢)، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٢م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن القرشي، شرح ألفية ابن مالك. ومعه كتاب مُنتخب ما قيل في شرح ابن عقيل. ت: يوسف الشيخ البقاعي. دار الفكر، ط ١، ٢٠٠٠ م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن القرشي، المُساعد على تسهيل الفوائد. ت: محمد بركات. دار المدني، ط ٥، ١٩٨٤م.
- العكبُري، أبو البقاء عبدالله بن الحسينِ، اللُباب في علل البناء. ت: غازي طُليمات. دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٩٩٥م.
- العكبُري، أبو البقاء عبدالله بن الحسينِ، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ت: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٨٦، ص ١٧٦.
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد الحنبلي، شذرات الذهب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢٠١٢.
- العيني، أبو محمد بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. ت: علي فاخر، توفيق السوداني، عبد العزيز فاخر، دار السلام، ط ١، ٢٠١٠م.

– ابن فارس، أحمد، مقاييس اللغة، ت: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتاب، ط ١، ١٩٤٥م.
– الفارسي، أبو على الحسن بن أحمد، المسائل الحلبيات، ت: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، ط ١، ١٩٨٧م.
– الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن. ت: أحمد نجاتي، ومحمد النجار. دار الكتب المصرية، ط ٣، ٢٠٠١م.
– الفيروزآبادى، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. دار سعد الدين للطباعة، ط ١، ٢٠٠٠م.
– الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ت: عبد العظيم الشناوي، ط ٢، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧م.
– القفطي، جمال الدين أبو الحسن، إنباه الرواة على أنباه النحاة. ت: محمد أبوالفضل. مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.
– ابن القواس، عز الدين الموصلي، شرح ألفية ابن معط. ت: موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، ط ١، ١٩٨٥م.
– الكتاني، أبو عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس. دار الكتب المصرية، القاهرة، قسم المطبوعات، ١٧٣٤ تاريخ.
– كحالة، عمر بن رضا بن راغب، مُعجم المؤلِفين. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥٧م.
– الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ت: عدنان درويش، محمد المصري، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٨م.
– المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني. ت: أحمد محمد الخرَاط. مجمع اللغة العربية بدمشق، طبعة دار القلم، دمشق،١٩٨١م.
– ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. ت: عبد القادر عطا، وطارق فتحي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
– ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية. ت: عبد المنعم أحمد هريدي. دار المأمون للتراث، ١٩٨١م.
– محمود سليمان ياقوت، أصول النحو العربي. دار عباد الرحمن، المدينة المنورة، ط ١، د ت.
– المُرادي، الحسن بن قاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني. ت: فخر الدين قباوة، محمد نديم، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
– المُرادي، الحسن بن قاسم المرادي، شرح التسهيل. ت: محمد عبدالنبي عبيد، مكتبة الإيمان المنصورة، ط ١، ٢٠٠٦م.

- المُرادي، الحسن بن قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، ت: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط ١، ٢٠٠١م.
- مسلم بن الحجاج، النيسابورى، صحيح مسلم. ت: فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د ت.
- مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الاسلامي (العصر المملوكي). دار أسامة للنشر، عمان، ٢٠٠٣.
- مكي بن أبي طالب، مُشكل إعراب القرآن، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣م.
- المناوي، محمد عبد الرؤوف، التوقيف على مهمات التعاريف، ت: عبد الحميد حمدان، ط ١، القاهرة: عالم الكتب،١٩٩٠م.
- ابن منظور، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت- لبنان، ط ٣، ٢٠٠٣م.
- الميداني، النيسابوري، مجمع الأمثال، ت: محمد محيى الدين، مطبعة السُنّة المحمدية، ١٩٥٥م.
- النابغة، زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني، ديوان النابغة الذُبياني، ت: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، لبنان،١٩٦٩م.
- ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، شرح التسهيل، المُسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ت: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر، ط ١، ٢٠٠٧م.
- ابن الناظم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، شرح ألفية ابن مالك. ت: باسل عيون السَّود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ومعه: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. ت: محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط ٣، ٢٠٠٣م.
- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. ت: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى: ومعه كتاب سبيل الهدى، ت: محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠١م.
- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب. ت: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط. ٢٠٠٣م.
- ابن يعيش، أبو البقاء علي بن أبي السرايا، شرح المُفصّل. ت: إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.